Distribution: Restricted **EB 2005/86/R.10/Rev.1** 13 December 2005
Original: English **البند 7(ب) من جدول الأعمال** Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

جمهورية الصين الشعبية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة	**ii**
الموازين والمقاييس	**ii**
خريطة القطر – موقع العمليات التي يمولها الصندوق	**iii**
استعراض الحافظة	**iv**
موجز تنفيذي	**v**
أولا – المقدمة	**1**
ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي	**1**
ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر	1
باء – القطاع الزراعي	3
جيم – الفقر الريفي	4
دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي	6
هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي	7
ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر	**8**
رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق	**10**
ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة	10
باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع	12
جيم – النطاق وامكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	15
دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى	15
هاء – مجالات حوار السياسات	16
واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	17
زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري	18

الذيول

الذيل الأول: البيانات القطرية	**1**
الذيل الثاني: الإطار المنطقي	**2**
الذيل الثالث: تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر	**5**
الذيل الرابع: اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح	**7**
الذيل الخامس: أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة	**8**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	يوان رينمينبي
1.00 دولار أمريكي	=	8.24 يوان رينمينبي
1.00 يوان رينمينبي	=	0.12 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر
1 هكتار	=	15 مو
1 مو	=	0.067 هكتار
1 كيلوغرام	=	2 جين
1 جين	=	0.5 كيلوغرام

حكومة جمهورية الصين الشعبية

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر – موقع العمليات التي يمولها الصندوق
الصين

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الإقليم: آسيا والمحيط الهادي

البلد: الصين

أسماء المشروعات/البرامج	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط القرض	تاريخ موافقة المجلس التنفيذي	بدء سريان القرض	تاريخ الإقفال الحالي	مختزل القرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة المصادق عليها	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
مشروع تنمية المراعي والثروة الحيوانية – المنطقة الشمالية	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	81/4/22	81/7/20	88/12/31	L - I - 62 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	28 700 000	%100
مشروع التنمية الزراعية في هيبي	الصندوق	البنك الدولي	متوسطة	82/9/15	83/1/14	88/12/31	L - I - 107 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	22 900 000	%100
مشروع الائتمان الريفي	الصندوق	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	84/9/11	85/1/22	89/6/30	L - I - 153 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	24 250 000	%100
مشروع التنمية المتكاملة للأسماك في المياه العذبة في غواندونغ	الصندوق	البنك الدولي	متوسطة	86/12/3	87/3/24	92/12/31	L - I - 195 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	10 150 000	96%
مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في سيشوان	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	88/11/30	89/5/16	95/6/30	L - I - 233 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	13 400 000	%100
مشروع التنمية الزراعية في شاندونغ – يانتاي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	89/12/7	90/7/10	96/12/31	L - I - 254 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	16 800 000	%100
مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في شانكسي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	91/4/4	91/7/26	98/6/30	L - I - 281 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	17 850 000	%100
مشروع تطوير المناطق المنخفضة في محافظة جيلين	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	92/4/14	92/6/15	98/6/30	L - I - 300 - CH	وحدة حقوق سحب خاصة	20 000 000	%100
مشروع التنمية الزراعية في منطقة يونان – سيماو والتي تقطنها الأقليات	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	93/9/15	93/12/10	00/12/31	L - I - 335 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	18 400 000	%99
مشروع التنمية الزراعية في مقاطعة كنغهاي/هينان	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	94/12/5	95/6/8	01/6/30	L - I - 364 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	13 500 000	%100
مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في جيانغسي/غانزو	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	95/12/6	96/5/10	01/12/31	L - I - 395 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	15 950 000	%100
مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في شمال شرق سيشوان وكينغهاي/هايدونغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	96/9/11	97/5/14	03/6/30	L - I - 424 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	19 100 000	%100
مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في جنوب غرب أنهوي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	97/9/11	97/12/12	04/6/30	L - I - 451 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	19 100 000	%100
مشروع التنمية في مناطق الأقليات في جبال وولن	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	98/9/10	99/4/21	04/12/31	L - I - 483 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	21 100 000	%27
مشروع تخفيف وطأة الفقر في جبال كينلينغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	99/12/8	01/8/14	08/3/31	L - I - 517 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	21 000 000	%49
مشروع تخفيف وطأة الفقر في غانكسي الغربية	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	00/12/7	02/3/21	08/9/30	L - I - 552 - CN	وحدة حقوق سحب خاصة	23 800 000	%55
برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في ننكيسيا وشانكسي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	02/12/11	05/2/11	08/9/30	L – I - 600-CN	وحدة حقوق سحب خاصة	21 950 000	%11
البرنامج الخاص لقطاع التمويل الريفي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	04/4/21	05/9/13	10/3/31	L – I - 634-CN	وحدة حقوق سحب خاصة	9 950 000	
برنامج الحد من الفقر في جنوب غانزو	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	05/9/8			L – I - 673-CN	وحدة حقوق سحب خاصة	20 150 000	

موجز تنفيذي

ألف- إطار الفقر الريفي

1- **المنجزات.** حققت جمهورية الصين الشعبية تراجعاً لا سابقة له في أعداد الفقراء المدقعين من 250 مليون فقير عام 1978 إلى نحو 28 مليون عام 2002 على أساس أن خط الفقر الوطني هو 625 يوان للشخص الواحد في السنة. وتعتبر هذه المجموعة المؤلفة من 28 مليون فقير من الفقراء المطلقين. وفي أوساط السكان الريفيين يمكن ترجمة هذه الأرقام إلى تراجع في نسبة انتشار الفقر من 30.7% إلى 3.4 في المائة. وقد اعتمدت حكومة الصين مؤخراً خطاً جديداً للفقر يشمل الفقراء ومنخفضي الدخل الذين يقل دخل الواحد منهم عن 869 يوان في السنة. ويعادل هذا الخط في واقع الأمر دولاراً واحداً للشخص الواحد في اليوم الواحد وبموجبه يعتبر 88 مليون شخص أو 10% من سكان المناطق الريفية في عداد الفقراء. وتشير بعض الأبحاث التي أجريت مؤخراً إلى أن اعتماد مفهوم للفقر يحدد خط الفقر بدولار واحد للشخص الواحد على أساس الاستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء إلى 161 مليون شخص أو 12.5% من مجموع عدد السكان. أما نسبة الفقر في المناطق الحضرية فقد تراجعت إلى 0.3 في المائة.

2- **القضايا.** ما زالت البلاد تعاني من قضايا جوهرية تعيق استئصال الفقر الريفي استئصالاً كاملاً على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها في مجال الحد من الفقر الريفي. ومن هذه القضايا استمرار الهشاشة وانعدام التوازن في النمو بين الأقاليم وتزايد الفروق في التنمية بين المناطق الريفية والحضرية واستمرار انعدام المساواة بين الجنسين، والتفاوت في توزع الموارد الطبيعية وقلة الفرص المتاحة للحصول على التمويل الريفي.

3- **الفرص.** ثمة عوامل عديدة تعتبر مواتية للحد من الفقر في الصين منها:

- التزام الحكومة القوي بالتخفيف من حدة الفقر وبتحسين ظروف معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض في المناطق النائية؛
- وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالنمو القوي المستمر مما يخلق فرصاً لمشاركة الفقراء مع ضرورة معالجة مسألة انعدام المساواة؛
- وجود بيئة مؤسسية ذات قدرة تنفيذية عالية واضطلاع المؤسسات العامة ببرامج قطاعية تجريبية بغرض تعزيز أثرها على الفقراء؛
- أثبتت تجربة الصندوق أن تعزيز فرص الفقراء في الحصول على الموارد من خلال عملية تشاركية هو وسيلة فعالة اقتصادياً للحد من الفقر.

باء- الإطار الاستراتيجي للصندوق

4- **دور الصندوق ومنحى تركيزه.** على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال الحد من الفقر في الصين فإن التفاوت المتزايد في مستوى المعيشة على الصعيد المحلي والإقليمي يتطلب بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق هدف الحكومة المتمثل ببناء مجتمع الرفاه (أنظر الفقرة التالية). وسيركز الصندوق مساندته ضمن هذا الإطار الاستراتيجي على

الأسر الفقيرة والمنخفضة الدخل في المناطق النائية ليضمن انتشالها من الفقر على أساس دائم. وفي ضوء التحديات المستمرة وتجربة الصندوق، فقد عبر مكتب المجموعة التوجيهية المعنية بتخفيف الفقر وتعزيز التنمية التابعة لمجلس الدولة ووزارة المالية عن رغبتهما القوية في أن يواصل الصندوق مساندته من أجل الحد من الفقر. والصين تتوقع من الصندوق أن يقدم ما لديه من مدخلات نظرية وتجربة عملية في مجال النهج الابتكارية للحد من الفقر مستقاة من مشاريع منفذة خارج الصين إضافة إلى الموارد المالية. وقد أثبت الصندوق ميزة نسبية في معالجة الفقر في المناطق النائية ذات الموارد الشحيحة بفضل تجربته الطويلة في تصميم وتنفيذ المشاريع في بعض أبعد المناطق وأكثرها هشاشة في العالم وبين سكانها المهمشين.

5- **الاستراتيجيات المشتركة.** اعتمدت الحكومة برنامج الحد من الفقر القائم على التنمية للمناطق الريفية من الصين، 2001–2010، وهو برنامج يستند إلى مفهوم تقليدي هو مفهوم مجتمع الأسر الكبيرة الذي يهدف إلى إقامة مجتمع ميسور باعتدال ومزدهر بالتساوي، تتساوى فيه القيم المادية والروحية في الأهمية. ويهدف البرنامج الحكومي إلى تحقيق الحد من الفقر عن طريق التركيز على التنمية الزراعية السليمة إيكولوجياً، وتعزيز الخدمات التسويقية والمالية للفقراء، وتشجيع أصحاب المبادرات الفردية من القطاع الخاص، والنهوض بمنظمات المزارعين، وتطوير الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية بما فيها الهجرة. وتلتقي هذه المجالات بشكل كامل مع إقامة الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002–2006. وهناك اتساق بين استراتيجيات الحكومة والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2006–2010. وسيتم دمج المساندة التي يقدمها الصندوق دمجاً كاملاً في استراتيجية الحكومة.

6- **الاتجاهات الاستراتيجية.** سيسترشد الصندوق في جهده من أجل استهلال ودعم برامج للحد من الفقر باتجاهين استراتيجيين اثنين هما إمكانات الوصول والابتكار. وعملاً بالإطار الاستراتيجي للصندوق سيتم توفير المساندة لتعزيز إمكانات حصول الفقراء والفقيرات على المعلومات والمعارف، وعلى الموارد الطبيعية المستخدمة استخداماً مستداماً، وعلى الخدمات المالية المناسبة والوصول إلى الأسواق التي توفر الربح وتتصف بالجودة. وستشدد هذه الجهود على دور الصندوق التحفيزي وستأخذ شكل برامج تجريبية. وستشكل النتائج الإيجابية الناجمة عن البرامج التجريبية أساساً لتعديل السياسات وتوسيع النطاق بموارد من الصندوق كما جرى مع برنامج قطاع التمويل الريفي.

7- **الفرص الرئيسية: إمكانات الوصول والابتكار.** تم تحديد فرص المساندة من جانب الصندوق استناداً إلى الأسباب الظاهرة للفقر والاعتبارات الاستراتيجية للحكومة والصندوق والدروس المستفادة من التجارب السابقة وتحليل القدرات التنفيذية للمؤسسات. وقد كان تعزيز إمكانات الوصول والابتكار المبدأ التوجيهي الرئيسي، وشكلت القطاعات التالية فرصاً ذات أولوية.

- **تصميم الاستراتيجيات:** سيساند الصندوق تكييف استراتيجية الحكومة للحد من الفقر عبر تقديم الدعم المالي إلى المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة والموجهة بالسياسات لتمكينها من القيام بعمليات التقييم وتحليل السياسات وتحديد الاستراتيجيات. وستتاح للصندوق من خلال ذلك فرصة المشاركة في حوار السياسات وأنشطة استقطاب الدعم وبناء الشراكات على مستوى رفيع.

- **التمويل الصغري وتنمية المشاريع الصغيرة.** سيتم تعزيز عملية الإصلاح الجارية للقطاع المصرفي التعاوني كما لعملية تنمية المنشآت الصغيرة.
- **الزراعة البيولوجية.** سيتم الترويج للإنتاج البيولوجي ولإمكانات الوصول إلى الأسواق بوصفها من أدوات الحد من الفقر.
- **التمايز بين الجنسين.** سيجري تشجيع تعميم المساواة بين الجنسين وسيقدم دعم محدد لإنشاء رابطات نسائية وتنظيم أنشطة مدرة للدخل وتوفير تمويل ريفي رسمي.
- **نقل التكنولوجيا.** سيجري تنفيذ نهج المبعوث التقني الابتكاري وإعادة توجيه خدمات الإرشاد الزراعي الريفية على نحو تجريبي من أجل تلبية احتياجات المزارعين والمزارعات الفقراء.
- **التسويق.** سيشمل دعم إمكانات وصول الفقراء إلى الأسواق تحسين نظام معلومات السوق ومساندة رابطات المزارعين المهنية وتشجيع عقود البيع المباشر.
- **إدارة الموارد الطبيعية.** سيضطلع ببرامج تجريبية كتعزيز نهج الإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي بهدف تحسين قاعدة الموارد الطبيعية في المناطق الفقيرة. وستشكل مشاركة البرنامج المشترك بين الحكومة وبرنامج المرفق العالمي للبيئة أداة هامة في هذا الصدد.

8- سيتم اختيار المناطق التي ستنفذ فيها برامج قطاعية تجريبية على أساس مدى تفشي الفقر واحتمالات نجاح تنفيذ العملية التجريبية. وحرصاً على تلبية احتياجات الفقراء ذات الأولوية في هذه المناطق فإن كلاً من البرامج القطاعية التجريبية سيضم صندوقاً للتنمية الريفية مهمته دعم الاستثمارات المجتمعية التي تحدد من خلال التخطيط التشاركي على صعيد القرى.

9- سيستمر بناء **حوار السياسات** على قاعدة التجارب المستقاة من البرامج والمستكملة بالاستراتيجيات والدراسات والحضور الميداني وبرنامج الربط الشبكي الإلكتروني للمشروعات الريفية في آسيا/المحيط الهادي. وفي الماضي كان تشجيع التخطيط الإنمائي القروي التشاركي والخدمات المالية الريفية من خلال تعاونية التسليف الريفي يمثل نماذج ناجحة لحوار السياسات. وستعزز البرامج القطاعية التجريبية فرص الحوار مع الحكومة بشأن تكييف السياسات من أجل الحد المستدام من الفقر. وسيستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لإجراء مشاورات حول قضايا السياسات الاستراتيجية بهدف جعل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أداة قطرية.

10- **إطار الإقراض.** يصنف نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الصين تصنيفاً إيجابياً جداً فيما يتعلق بالقطاع الكلي والريفي ومؤشرات أداء الحافظة. ويتوقع أن تفوق المخصصات القطرية الحالية الحد الأقصى المقدر بنحو 23.8 مليون دولار أمريكي. وسيتم إعداد ذخيرة من البرامج القطاعية خلال الفترة 2006–2010 يمكن تكميلها استراتيجياً بمنح قطرية وإقليمية

جمهورية الصين الشعبية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1- انضمت جمهورية الصين الشعبية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن الفئة الثالثة عام 1980 (القائمة جيم اليوم). وقد مول الصندوق 18 مشروعاً في الصين منذ عام 1981 بقروض إجمالية قدرها 337.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وجرى تصميم معظم المشاريع مشاركة مع الحكومة بهدف الحد من وطأة الفقر عن طريق تطوير نظم الري والأراضي وزراعة الأشجار وتنمية الثروة الحيوانية وتعزيز قطاع الائتمان والبنى الأساسية. وفي عام 1995 بدأ التعاون مع برنامج الأغذية العالمي في مجالي التصميم والتنفيذ، وشرع عام 1998 بالتطبيق التدريجي لنهج التخطيط القروي التشاركي. وشاركت الوكالة الألمانية للتعاون التقني في التنفيذ. وكان البنك الدولي المؤسسة المتعاونة في ثلاثة مشاريع، وكان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو المؤسسة المتعاونة في كل المشاريع الأخرى.

2- أقرت أول استراتيجية للصندوق بشأن الصين في أكتوبر/تشرين الأول 1987 وجرى تحديثها عدة مرات منذئذ. وقد وفرت آخر وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية التي تعود إلى عام 1999 إطاراً للدعم الذي قدمه الصندوق للتنمية الريفية المتكاملة الموجهة لفقراء الريف في المناطق الهامشية من المقاطعات الغربية والوسطى. ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية هي ثمرة عدة دراسات أساسية وسلسلة من المشاورات وحلقات العمل. وحضر أول حلقة عمل تشاورية بشأن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ممثلون عن الإدارات الحكومية بما فيها وزارة المالية، ووزارة التجارة، والهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة الزراعة، ومكتب المجموعة التوجيهية المعنية بالتنمية وتخفيف وطأة الفقر التابع لمجلس الدولة، والهيئة الصينية لتنظيم المصارف، والاتحاد النسائي لعموم الصين. وأفاد الاجتماع من مساهمات اختصاصية بشأن القضايا الاستراتيجية قدمتها المؤسسات الأكاديمية وممثلون عن أسرة المانحين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وحضر ثاني مائدة مستديرة مسؤولون من المؤسسات الحكومية بما فيها وزارة المالية، ووزارة التجارة، والهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح، والهيئة الصينية لتنظيم المصارف، ومركز بحوث التنمية الريفية، ومكتب المجموعة التوجيهية المعنية بالتنمية وتخفيف وطأة الفقر التابع لمجلس الدولة، والاتحاد النسائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وتم في هذا الاجتماع استعراض وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية وإقرارها.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

3- **السكان.** كان عدد سكان الصين يقدَّر بنحو 1.3 مليار نسمة عام 2004، أي 20% من مجموع سكان العالم. وكان معدل النمو السكاني يقدر عام 2004 بنحو 0.7% في السنة بعد أن كان 1.6% في الفترة 1970–1990. وفي الصين 55 أقلية

إثنية كانت تمثل في تعداد عام 2000 نحو 8.4% من مجموع عدد السكان (106.4 مليون نسمة). وفي عام 2003 كان 850 مليون نسمة أو 62% من مجموع السكان يعيشون في المناطق الريفية بعد أن كانت نسبتهم 82% عام 1978 عندما شُرع بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقت هجرة عمالية من الريف إلى المدن رفعت نسبة سكان المدن من 34.8% (1999) إلى 40.5% (2003).

4- **التنمية الاجتماعية والبشرية.** شهدت الصين ارتفاعاً كبيراً في مستوى التنمية البشرية. فقد احتلت الصين عام 2004 المرتبة 94 على مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (index 0.745) بعد أن كان index 0.541 عام 1980. وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد من 61 سنة عام 1970 إلى 71 سنة عام 2002. وتطال الأمية لدى الكبار 140 مليون شخص (11% من مجموع السكان) 70% منهم من النساء. ويبلغ المعدل الصافي للانخراط في المدارس الابتدائية 99% بعد أن كان 84% عام 1978، و48% من المنخرطين في المدارس هم بنات. وتبلغ نسبة البنات في المدارس الثانوية 47% وفي الجامعات 40 في المائة. ويبلغ معدل وفيات الأطفال 39 لكل 000 1 ولادة حية (2002) مقابل 61 عام 1991 و64 عام 1980. ويبلغ معدل وفيات الأمومة 53 لكل 000 100 ولادة حية مقابل 88.9 عام 1990. وتبلغ نسبة المواليد من الذكور إلى الإناث 116.9 (النسبة الطبيعية هي 105–106) وهي نسبة مرتفعة وتزداد باستمرار. ويتمتع 75% من السكان بإمكانات الحصول على مياه الشرب مقارنة بنسبة 71% عام 1990. ومنذ عام 1999 والإصابات بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز المبلغ عنها تزداد بنسبة 30% في السنة. ويقدر عدد المصابين بالفيروس اليوم بنحو مليون شخص.

5- **الأداء الاقتصادي الكلي.** شهدت الصين توسعاً اقتصادياً لا مثيل له منذ بدأت بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية القائمة على السوق وشرعت بالانتقال إلى اقتصاد صناعي أقرب إلى النظام المتكامل عالمياً. فقد تتابعت الإصلاحات في مجالي الأراضي والزراعة في أوائل الثمانينات وصاحبها إنشاء مناطق اقتصادية تشجع الاستثمارات الخارجية، وازدهرت الصناعات التحويلية بفضل منشآت المدن والقرى التي تملكها التعاونيات، ووظفت استثمارات هائلة في البنى الأساسية. وتبع ذلك تدريجياً إصلاحات قطاعية أخرى في مجالات التسعير على أساس السوق، والقطاع المالي، وخصخصة منشآت الدولة، وتعديل الأطر القانونية.

6- حققت الإصلاحات معدل نمو وسطي باهر في الناتج المحلي الإجمالي قدره 9.4% بالأسعار المحلية الثابتة خلال فترة 1979–2004، وارتفع دخل الفرد بنسبة 8.1% ليصل إلى ما يعادل 087 1 دولاراً أمريكياً عام 2003. وترافق التوسع السريع في قطاع الخدمات (من 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979 إلى 34.5% عام 2004) وإلى حد أقل للقطاع الصناعي (من 47.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979 إلى 50.8% عام 2004) بتراجع حاد للقطاع الزراعي (من 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979 إلى 14.6% عام 2004). وبقي عدد قوة العمل الزراعية ثابتاً خلال الفترة ذاتها بحدود 365 مليون عامل، أي أن حصتها من مجموع قوة العمل تراجعت من حوالي 70% عام 1978 إلى 42% عام 2004 مع تزايد الهجرة الداخلية. وارتفعت العمالة الحضرية من 224 مليوناً عام 1999 إلى 256 مليوناً عام 2003، بينما تراجعت العمالة في الوحدات المملوكة من الدولة وتلك المملوكة من التعاونيات تراجعاً حاداً من 102 مليون نسمة إلى 78.8 مليون خلال الفترة ذاتها. أما معدل البطالة الرسمي في المدن فقد ارتفع من 4% عام 2002 إلى 4.7% عام 2004.

7- شهد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية استمرار تعزيز موقعها الخارجي ككل وقدر فائض الحساب الجاري عام 2004 بنحو 5.9% عام 2004. وازدادت الصادرات، ولا سيما النسيج، بنسبة 24% في 2004 بينما ازدادت الواردات بما فيها السلع الغذائية بنسبة 3% في العام نفسه. وسجل حساب رأس المال عام 2004 مستوى متعاظماً من الخصوم قصيرة الأجل، وحافظت الاستثمارات الخارجية المباشرة على ثباتها بحدود 53 مليار دولار، أي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقدر الاحتياطي الرسمي بما يزيد عن 560 مليار دولار عام 2004 (ما يزيد عن واردات تسعة أشهر) وهو مبلغ يفوق مرتين مجموع الدين الخارجي (نصفه قصير الأجل) الذي بلغ ما يعادل 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

8- تراجعت حصة الاستهلاك النهائي للأسر عام 2004 إلى أقل من 40% من الناتج المحلي الإجمالي (من 50% عام 1979)، بينما حافظت حصة الاستهلاك الحكومي العام على نسبتها بحدود 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. ووصلت المدخرات المحلية الإجمالية مستوى لا سابقة له هو 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبة إجمالي تكوين رأس المال 46.6% من هذا الناتج مما يفسح لاحتمالات نمو كبيرة في المستقبل القريب. ونظراً لقلق الحكومة الصينية المتزايد إزاء احتمالات احترار الاقتصاد فإنها قد اتخذت سلسلة من التدابير النقدية والإدارية من كبح الاستثمار ونقل الرساميل إلى تلك القطاعات التي لديها القدرة على امتصاص ضغوط العمالة من قوة العمل الريفية الفائضة ومن الداخلين الجدد إلى السوق مثل قطاعات الزراعة والخدمات والمنشآت الصغيرة والمتوسط. ومن التدابير الأخرى المتخذة زيادة الاحتياطي المطلوب من المصارف وتقييد معايير الإقراض في القطاعات التي تشهد استثمارات مفرطة ورفع أسعار إعادة الإقراض وإعادة الخصم. وسيتوقف تحويل قدرات الصين إلى نمو فعال اعتماداً حيوياً على ما يلي: القدرة على إدارة نظام مالي يتوسع باستمرار؛ ووتيرة الإصلاحات الهيكلية في قطاعات المصارف والضرائب والمنشآت العامة؛ والقدرة على تخفيف حدة الاختلالات بين الشرق والغرب والمناطق الريفية والحضرية وبين القطاعات. أما المجالات الرئيسية للإصلاحات الهيكلية المعززة للإصلاح فهي الأسواق الريفية وأسواق عوامل الإنتاج ولا سيما منها أسواق العمل، والأراضي والطاقة.

باء – القطاع الزراعي

9- **الزراعة.** يشكل الإنتاج الزراعي القائم على الأراضي القاعدة الرئيسية لدخل معظم سكان المناطق الريفية. وقد بلغت المساحة الإجمالية للمناطق الصالحة للزراعة المستخدمة لإنتاج المحاصيل على أساس سنوي ودائم 152.4 مليون هكتار تقريباً عام 2003 منها 76.8 مليون هكتار (50%) مستخدمة لإنتاج الحبوب. وقد طرأ تراجع مطرد منذ بدء الإصلاحات على نسبة الأراضي القابلة للزراعة المزروعة حبوباً والتي كانت تقدر بنحو 90% خلال 1961–1980 مما يدل على حدوث تنويع لصالح المحاصيل ذات القيمة الأعلى. وقد انخفضت نتيجة ذلك المساحة المزروعة حبوباً للشخص الواحد من 0.13 هكتار عـــام 1961 إلى 0.06 هكتار عام 2002. وجدير بالذكر أن تقلص المساحة المزروعة يعوض بزيادة الغلة. فقد ارتفع إنتاج الحبوب للشخص الواحد من 163 كيلوغرام للفرد عام 1961 إلى 307 كيلوغرام للفرد عام 2002. وكانت الزيادات في إنتاج الثروة الحيوانية باهرة أيضاً فقد ازداد إجمالي إمدادات اللحوم سنوياً بنسبة 6.5% تقريباً من 3.8 كيلوغرام للشخص الواحد عام 1961 إلى 52.5 كيلوغرام للشخص الواحد عام 2002. كذلك فقد ازدادت إمدادات الحليب بنسبة 4% في السنة.

10- ومع بدء تطبيق نظام مسؤولية الأسرة عام 1978، حصلت الأسر على حقوق استخدام الأراضي المملوكة جماعياً والتي تديرها لجنة القرية. وتم توزيع هذه الحقوق في البداية على أساس حجم الأسرة. وحالت عمليات إعادة التوزيع المتكررة دون قيام المزارعين بتوظيف استثمارات طويلة الأجل فيها مثل غرس الأشجار أو تحسين البنى الأساسية. وجرى تعديل القانون عام 2003 بما يسمح بإبرام عقود إيجار قابلة للتداول لاستخدام الأراضي لمدة ثلاثين سنة. وتم تعزيز وضع المرأة من خلال أحكام قانونية جديدة. ولا بد من سن تشريعات فرعية تضمن فعالية تنفيذ القانون الجديد نظراً لأنماط الاستخدام المحلية التقليدية السائدة.

11- **المنشآت الريفية.** طرأ تطور سريع منذ أوائل الثمانينات على منشآت المدن والقرى التي تملكها الحكومات المحلية والتي توفر فرص العمل لعدد متزايد من قوة العمل الريفية وتشكل مصدر إيرادات للإدارات المحلية. وقد أصبح قطاع منشآت المدن والقرى عنصراً هيكلياً أساسياً في الاقتصاد. ففي عام 2003 أنتج ما يزيد عن 25 مليون منشأة قيمة مضافة قدرها 3.7 تريليون يوان رينمينبي (444.7 مليار دولار أمريكي) أي 31% من الناتج المحلي الإجمالي. ويزاول أكثر من نصف هذه المنشآت أعمال الخدمات والنقل، وثلثها على الأقل أعمال التصنيع. وبلغ مجموع العمالة في هذه المنشآت 136 مليون شخص عام 2003 أي 28% من مجموع قوة العمل الريفية. وقد بدأت عملية خصخصة منشآت المدن والقرى عام 1997 وهي مستمرة وإن بوتيرة غير متساوية بين الأقاليم.

12- **الهجرة.** تشكل هجرة العمال جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات معيشة الأسر الريفية؛ ففي عام 2003 بلغ عدد العمال العاملين خارج بلداتهم 98 مليون شخص، أي ستة أضعاف عددهم عام 1990 عندما كان العدد 15 مليون شخص و20% من مجموع قوة العمل الريفية. وتقضي سياسة الحكومة تسهيل الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق تعديل التشريعات الخاصة بتسجيل الإقامة وتوفير إعانات اجتماعية للمهاجرين وتطبيق أحكام التعاقد مع العمال تطبيقاً صارماً ومن خلال اعتماد خطة وطنية لتدريب العمال المهاجرين بهدف تحسين التدريب المهني للعمال الريفيين المحتمل هجرتهم وعددهم 60 مليوناً.

جيم – الفقر الريفي

13- **الإنجازات.** يتبين بالرجوع إلى خطوط الفقر الرسمية أن عدد سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع قد انخفض من 250 مليون عام 1978 إلى 30 مليون عام 2000 وإلى 28.2 مليون عام 2002، أي من 30.7% إلى 3.4 في المائة. وفي عام 2002 أدخلت الحكومة خطاً وطنياً للفقر يصنف فيه الذين يعيشون على أقل من 869 يوان في السنة على أنهم فقراء مدقعين وذوي الدخل المنخفض. ويعتبر هذا الخط الرسمي قريباً جداً من خط الفقر الدولي القائم على دخل دولار واحد في اليوم الواحد (كان الدولار يساوي 879 يوان بأسعار عام 2002). وباستخدام معيار الدخل هذا وحده جرى اعتبار نحو 88 مليون شخص في عداد "ذوي الدخل المنخفض" عام 2002، منهم 28.2 مليون يصنفون في فئة الفقر المطلق. ويستفاد من المداولات التي جرت بشأن تحديد الفقر في الصين مؤخراً أن ثمة ميل إلى اعتماد نماذج تستند إلى استهلاك الأسرة لا على دخلها. وإذا ما طبق معيار الدولار الواحد في اليوم الواحد للشخص الواحد استهلاكاً فإن عدد فقراء الريف، عام 2002 يكون 161 مليوناً، أي 12.5% من سكان الريف مقارنة بنسبة 31.5% عام 1990. وفضلاً عن هذا فإن نسبة انتشار الفقر في المدن انخفضت إلى 0.3% عام 2000 بالمقارنة إلى 0.9% عام 1990.

14- أتاح ما أنجزته الصين من حد كبير للفقر لها تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. أما الأهداف الأخرى فإن الصين متقدمة فعلاً في تحقيقها، والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التركيز هي توفير فرص وصول البنات إلى المدارس الابتدائية والثانوية (الهدف 3)، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل (الهدف 6) واعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة (الهدف 7).

15- **القضايا.** ما زال هناك عدد من القضايا الجوهرية على الرغم من النجاح الباهر الذي تحقق في مجال الحد من الفقر الريفي. فقد سجل منذ عام 1996 بطء ملحوظ في الحد من الفقر على الرغم من النمو العام القوي المستمر مما يدل على أن "النمو وحده لا يكفي لاستمرار تراجع الفقر". فالضعف المحيط بمستوى خط الفقر جدير بانتباه متزايد لأن مجموعات كبيرة قد تعود إلى الانزلاق نحو الفقر. وقد أشارت بعض التقديرات عام 2003 إلى أن عدد الفقراء ازداد بنحو 000 800 شخص، لا سيما في المناطق الهامشية النائية وفي المناطق التي تقطنها أقليات إثنية.

16- يتعاظم التفاوت الكلي في دخل الأسر في البلد ككل حسب مقياس معامل جيني، إذ ارتفع بسرعة من 0.2 في النصف الأول من الثمانينات إلى 0.42% عام 1993، واستناداً إلى آخر البيانات المتاحة والتي تعود إلى عام 2001، بأنه سيكون 0.45 في المائة. وقد أدى التمركز الشديد للنمو والاستثمارات في المناطق الشرقية الحضرية إلى تزايد التفاوت بين الأقاليم على الرغم من البرامج الحكومية الهادفة إلى تنمية المقاطعات الغربية. وفضلاً عن هذا فإن التباين في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية قد ازداد بدليل نسبة حضرية/ريفية قدرها 1:3. وقد نجمت معظم هذه التطورات عن أهمية دور الزراعة في الدخل الريفي وانخفاض معدل نمو الزراعة عن معدل النمو الوسطي وتقلب معدلات التبادل التجاري في المناطق الحضرية صعوداً ونزولاً. وعند النظر في التفاوت بين الأقاليم نجد أن نسبة متوسط الدخل الحضري في الشرق (448 8 يوان) إلى متوسط الدخل الريفي في الغرب (640 1 يوان) هي نسبة كبيرة قدرها 1:1.5. ويفسر التفاوت بين الأقاليم الوضع عام 1999 حين كان 89% تقريباً من فقراء الريف و70% من كل الأسر الحضرية الفقيرة يعيشون في المقاطعات الوسطى والغربية. وهناك أيضاً تفاوت على نطاق واسع في الدخل ضمن المقاطعة الواحدة وحتى ضمن المنطقة الريفية الواحدة كما هو الحال في مقاطعتي سيشوان وهينان. وتشمل العوامل المؤدية إلى التباين على الصعيد المحلي الظروف الجغرافية ونوعية الأراضي وإمكانات الوصول إلى البنى الأساسية والأسواق.

17- أفضت الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة التفاوت بين الجنسين على الرغم من الإطار القانوني المتقدم الداعم للمساواة. ومن القضايا الرئيسية الخلل في نسبة الإناث إلى الذكور الناجم عن تفضيل الذكور، والتحيز إلى جانب الذكور في خدمات الإرشاد، وارتفاع معدلات تسرب الإناث من المدارس، وقلة فرص الحصول على التمويل من المصادر الرسمية، وعدم المساواة عادة في توزيع العمل في الأسر. وما زالت مرتفعة معدلات تأنيث الزراعة والفقر الناجمة عن هجرة العمالة من الذكور والاختلاف في معدلات الأجور. ومما يلفت النظر مع ذلك أن الفجوة بين الجنسين المتصلة بفرص العمل غير الزراعي قد تقلصت كما تشير اتجاهات الهجرة مؤخراً. ولكن لا بد من إيلاء اهتمام خاص لتفشي العنف المنزلي والاتجار بالنساء والأطفال في أشد المناطق فقراً والارتفاع الاستثنائي في معدلات الانتحار في صفوف النساء الريفيات. وقد تم تحقيق تقدم كبير نحو حل هذه القضايا خاصة بدعم من الاتحاد النسائي لعموم الصين، ولكن ما زالت الحاجة قائمة لمزيد من الجهود.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

18- **المعوقات.** يعتبر الفقر في المناطق الريفية من الصين ظاهرة معقدة تعود في أسبابها إلى عدة عوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية. والمعيق الرئيسي لدى الأسر الفقيرة هو قلة الإنتاج. فالأسر الفقيرة تستقي الجزء الأكبر من دخلها (المنخفض) عادة (73%) منه من الأنشطة الزراعية، في حين تستقي كل الأسر الريفية (43%) منه؛ وهذه الأنشطة هي ذات مستويات إنتاج منخفضة. ويعود هذا في حالات عديدة إلى ضعف قاعدة الموارد بمعنى قلة الموارد البشرية والطبيعية. فالأسر الفقيرة تعمل في المقام الأول من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي مستخدمة جزءاً هاماً من عمالتها الذاتية مما لا يترك فرصاً كثيرة للعمل في الأنشطة الأخرى غير الزراعية والأكثر مردوداً.

19- لا يستطيع الفقراء استخدام قاعدة الأصول المحدودة المتاحة لهم بمستويات الإنتاج الأمثل لعدم قدرتهم على الحصول على وسائل الإنتاج الإضافية المطلوبة بما في ذلك الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وفرص الوصول إلى الأسواق فضلاً عن الخدمات المالية والريفية. وقد بيَّن مشروع مدعوم من الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي في سيشوان أن توفير البنى الأساسية والقروض والتدريب والمعلومات من شأنه تحرير الأسر الفقيرة من الفقر حتى حينما تكون الموارد البدئية لهذه الأسر غير كافية. وقد ارتفع الدخل السنوي لهذه الأسر بنسبة 20% متجاوزاً بذلك متوسط الدخل في منطقة المشروع.

20- من الممكن تعزيز إنتاجية الأنشطة الزراعية التي يمارسها الفقراء دون أي زيادة غير ضرورية في المخاطر، ولكن تعزيز الأنشطة غير الزراعية هو العامل الرئيسي المرجح على الأغلب. فمتوسط الدخل *الزراعي* للأسر الريفية (421 1 يوان) يفوق نسبة 46% دخل الأسر الفقيرة (780 يوان): أما متوسط الدخل *غير الزراعي* (111 1 يوان) فهو يفوق بنسبة 103% دخل الأسر الفقيرة (547 يوان). وفي بيئة اقتصادية كلية تتسم بالنمو المستدام تكثر فرص العمل غير الزراعية التي يشكل تمكين الفقراء من استغلالها أداة قوية للحد من الفقر.

21- تعاني بعض أجزاء الصين من ظاهرة خطيرة هي تدهور الموارد الطبيعية التي تتجلى، على سبيل المثال، في التحات بالمياه في هضبة لويس، والتحات بالرياح في الشمال والتقحل والتملح في السهول الشمالية ومعظمها يقع خارج المناطق المزروعة ولا يؤثر على إنتاج المحاصيل وموارد الأسر إلا بشكل غير مباشر. أما شح المياه فهو الذي يخلف آثاراً شديدة وحاسمة على الفقراء فهو يؤثر على 85 مليون فقير وعلى 55% من دخولهم.

22- من أسباب الفقر الريفي الأخرى ارتفاع معدلات الأمية واعتلال الصحة. فانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية يعيق تنمية المناطق الريفية ويعود ذلك في معظمه إلى تزايد التكاليف التي تحددها السوق للخدمات الاجتماعية وإلى السياسات التي تلقي بمسؤولية تمويل هذه الخدمات على عاتق الحكومات المحلية الشحيحة الموارد.

23- **الفرص.** ثمة عوامل عديدة مواتية للحد من الفقر الريفي في الصين. فقد أثبتت الحكومة التزامها الراسخ بالحد من الفقر وبتحسين ظروف المعيشة في المناطق النائية. وتخلق البيئة الاقتصادية الكلية الحالية التي تتسم بالنمو القوي والمستمر فرصاً للفقراء أيضاً رغم التفاوت القائم الذي لا بد من معالجته. وتبدي البيئة المؤسسية قدرة عالية على التنفيذ بينما تضطلع الإدارات العامة ببرامج قطاعية تجريبية بهدف تعزيز أثرها على الفقر. وقد أثبتت تجربة الصندوق أن تحسين فرص وصول الفقراء إلى الموارد من خلال عملية تشاركية هو أداة فعالة اقتصادياً للحد من الفقر

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

24- تعتبر سياسات الحكومة ومدى تمويلها للبرامج العامة الرامية إلى الحد من الفقر مثالية. فمنذ الثمانينات والحكومة تعتمد نهجاً في الحد من الفقر يشدد على برامج تنمية المناطق مع التركيز على المحافظات الفقيرة. وقد تم تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال تحسين الموارد الطبيعية للفقراء وبناء قدراتهم وتوفير البنى الأساسية لهم. وعلى الرغم من التقدم الكبير في مجال الحد من الفقر فإن الفقر ما يزال في معظمه ظاهرة ريفية. ويجري تشجيع الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل كما يجري تشجيع هجرة العمال. وتستخدم ثلاث أدوات لهذه الغاية: القروض المدعومة وأنشطة الغذاء مقابل العمل وصناديق المنح للتنمية. وتستهدف الجهود الوطنية الإنمائية للحد من الفقر الفقراء الذين يبلغ عددهم 88 مليوناً و"ذوي الدخل المنخفض". وتوجه الحكومة دعمها على سبيل الأولوية إلى المناطق الإثنية والفقيرة في المقاطعات الوسطى والغربية.

25- تتصدى استراتيجية التنمية الحكومية التي وضعت بموجب الخطة الخمسية العاشرة (2001–2005) لهذا التحدي وتستند إلى برنامج الحد من الفقر الموجه نحو التنمية للمناطق الريفية من الصين، 2001–2010. وتعكس الخطة الخمسية العاشرة أيضاً أهداف استراتيجية تنمية المقاطعة الغربية من الصين التي ترمي إلى خلق الظروف المناسبة للقيام بأنشطة إنمائية في 12 محافظة غربية. وتقوم الخطة على أساس المفهوم التقليدي لمجتمع الأسرة الكبيرة، الذي يرمي إلى إقامة مجتمع طبقة وسطى يتمتع فيها معظم الناس برخاء معتدل ويعم فيها الازدهار على نطاق واسع وتتساوى فيها القيم المادية والقيم الروحية. وتشدد الخطة على أهمية تركيز السياسات على "النمو والمساواة". وتهدف الحكومة إلى إقامة مجتمع الأسرة الكبيرة خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة (2006–2010) وهو مجتمع يتحقق فيه التوازن في خمسة مجالات (الاقتصادي/الاجتماعي، والناس/الطبيعة، والريفي/الحضري، والشرق/الغرب والمحلي/الدولي). والتنمية الريفية هي محل تركيز مخصص لأن الفقر الريفي ما زال واسع الانتشار والتفاوت في الدخل والخدمات الاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية يسير إلى ازدياد.

26- أهداف البرنامج هي التالية: (أ) مساعدة الفقراء المعدمين على رفع مستوى معيشتهم الدنيا في أقرب وقت ممكن، و(ب) تحسين الإنتاج الأساسي وظروف المعيشة في المناطق الفقيرة، وتوسيع البنى الأساسية، وتحسين البيئة، والنهوض بالظروف الاجتماعية والثقافية، والفرص في تحقيق نمو سنوي في دخل الفرد الريفي بنسبة 5% بحيث يصل إلى 880 2 يوان خلال عام 2005 وبذلك يتم القضاء على الفقر المطلق.

27- تشدد بعض عناصر الاستراتيجية على ضرورة تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية من خلال تحسين الأصناف والتقنيات وتعزيز التدابير الحساسة للبيئة. وسيتم تشجيع المنتجات الزراعية ذات المزايا السوقية النسبية جنباً إلى جنب مع تطوير قطاع الصناعات الزراعية. ومن العناصر الأخرى نقل العلوم والتكنولوجيا ومساندة العمل الزراعي التعاقدي في صفوف المزارعين الفقراء والنهوض بخدمات دعم فعالة في مجالات المعلومات والتكنولوجيا والتسويق. وفضلاً عن هذا سيتم زيادة حجم قروض الحد من الفقر الممنوحة بشروط تيسيرية للزراعة والتصنيع والتسويق وتنمية البنى الأساسية. وسيتم توسيع التمويل الصغري تدريجياً كما سيجري تعزيز تنمية المنشآت غير العامة في المناطق الفقيرة. وسترفد هذه الاستثمارات بتحسينات في البنى الأساسية والاتصالات والخدمات الاجتماعية وكذلك في مجالي الصحة والتعليم. وستقع مسؤولية إدارة البرنامج على المحافظات بينما ستتم أعمال التخطيط والتنفيذ لا مركزياً على صعيد الدوائر والبلدات.

وسيضطلع بأعمال الرصد والتقييم ومراجعة الحسابات على نحو منتظم. وقد تم رصد موارد كبيرة للبرنامج تصل إلى ما بين 25 و30 مليار يوان في السنة.

28- تتمتع السياسات الحكومية التي أوجزت أعلاه بدعم عدد من الجهات المانحة الدولية. ويتراوح إجمالي مصروفات المساعدة الإنمائية الرسمية حول مبلغ وسطي سنوي قدره 2.1 مليار دولار أمريكي تقريباً (1997-2000)، حوالي 30% منها من وكالات متعددة الأطراف و70% من مصادر ثنائية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الصين. وقد أخذ المانحون الرئيسيون متعددو الأطراف والثنائيون مثل البنك الدولي واليابان بخفض برامج مساعداتهم منذ حصول الصين. على مركز البلد ذي الدخل المتوسط الأدنى وأصبحت غير مؤهلة للحصول على قروض من المؤسسة الدولية للتنمية عام 1999.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

29- اكتسب الصندوق خبرة واسعة في الصين منذ الموافقة على مشروعه الأول عام 1981. فبالإضافة إلى تصميم 19 مشروعاً وبرنامجاً، تم تنفيذ سبعة مشاريع وعمليتي تقييم مواضيعي. وقد حللت آخر التقييمات الوضع الحالي للتمويل الريفي واتجاهاته والزراعة العضوية ودورهما في الحد من الفقر. وقد ضمت تقارير إنجاز المشاريع خلال السنوات الأخيرة تقديرات تشاركية للأثر. وقد أعيد توظيف الدروس المستخلصة من هذه التقييمات والتقديرات في عمليات تصميم المشاريع. وعلاوة على هذا فإن آخر تقييم مواضيعي عن الزراعة العضوية وفر الأساس لبرنامج محدد في إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. وفيما يلي تلخيص للدروس المستفادة من خلال عمليات التقييم وتقدير الأثر.

النتائج والأثر

30- **استهداف فقراء الريف.** عملاً بولاية الصندوق فإن كل المشاريع تعتبر الحد من الفقر هدفها المباشر، وهي تستهدف الفقراء من خلال تدابير متعددة. ففي مرحلة التصميم يجري اختيار مناطق المشاريع على أساس انتشار الفقر والهشاشة. وتحدد الهشاشة من خلال نظام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها الذي طورته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، وهو يساعد في اختيار مناطق المشروع الفقيرة. وتصمم أنشطة المشاريع بحيث تناسب قدرات واحتياجات الفقراء من خلال حدود قصوى للقروض وإمدادات في إطار الغذاء مقابل العمل، بينما يتم اختيار الأشخاص المستفيدين من خلال مجموعات التنفيذ القروية. وعموماً فقد أسهمت آليات الاستهداف هذه في توجيه موارد المشاريع إلى الفقراء.

31- **الأثر.** أسهمت كل المشاريع في الحد من الفقر وحتى في القضاء عليه كلياً في بعض الحالات. ومن الأمثلة على ذلك مشروع شمال/شرق سيشوان، شنغدو/نانشونغ الذي كان دخل نحو 90% من الأسر فيه عند بدايته دون خط الفقر، بينما لم تتجاوز نسبة من هم دون خط الفقر، في نهايته (1%)، أي لا أحد عملياً. ويقدر أنه يمكن، في سياق النمو الاقتصادي الكلي القوي، اعتبار أن المشروع حقق أثراً في مجال الحد من الفقر في حالة نحو 40 إلى 45% من أسر المشروع. وتفسير ذلك هو أن الأسر المستهدفة كانت أفقر من الفقراء "الوسط"، وأن أنشطة المشروع ساعدت الأسر على زيادة دخلها إلى مستويات تفوق مستويات الوسط في منطقة المشروع. ويمكن القول إن أنشطة المشروع أعطت أشد الأسر فقراً دفعاً

إضافياً لرفع الدخل متيحة لها أن تخرج من الفقر على نحو أسرع من الأسر من خارج المشروع وأن تكسب أكثر من الوسط.

تصميم المشروع وتنفيذه

32- **الائتمان.** سارت الحكومة على سياسة تقوم بموجبها وزارة المالية بإعادة إقراض الأموال من موارد الصندوق إلى الحكومات على صعيد المحافظة والدائرة والبلدة مع تطبيق سلسلة من العمولات ورسوم الخدمة وعلاوات المخاطرة للعملات الأجنبية. وهكذا كانت موارد الصندوق المخصصة للقروض الزراعية تصل إلى تعاونيات التسليف الريفي بأسعار أعلى بكثير من الأسعار الناجمة عن استخدام موارد الأسر ذاتها أو موارد خارجية أخرى. ولهذا لم تستطع تعاونيات التسليف الريفي تنفيذ برامج المشروع الائتمانية وكان لا بد من أن يتولى موظفو إدارة المشروع هذه المهمة. وفي يوليو/تموز 2002، وافقت الحكومة على توفير موارد الصندوق مباشرة لتعاونيات التسليف الريفي بشروط الصندوق. وفي بعض المشاريع المنفذة مؤخراً اضطلعت تعاونيات التسليف الريفي بمسؤولية برنامج الائتمان الزراعي. ويأتي هذا النهج عملاً بتوصية التقييم المواضيعي لعام 2001 بشأن الخدمات المالية الريفية. أما توصيات التقييم الأخرى ومنها ضرورة إصلاح نظام تعاونيات التسليف الريفي فقد أخذ بها في برنامج قطاع التمويل الريفي الذي يدعم، على أساس تجريبي، تعديل سياسات التعاونيات والأساليب التي تعتمدها في الإقراض بهدف جعلها في متناول الفقراء وتحسين قدرتها المالية والمؤسسية على البقاء.

33- **المشاركة والمرونة.** أخذت المشاريع المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي تطبق بدءاً من عام 1998 نهجاً تشاركياً في تنفيذ المشاريع من خلال خطط تنمية القرى التي يضعها سكان القرى. إلا أنه لوحظ مع ذلك أن أهداف التقدير كانت تفسر تفسيراً متشدداً وأن برامج العمل السنوية لم تكن تدخل إلا تعديلات جزئية على الأهداف السنوية (المحددة في التقدير) في ضوء الظروف المحلية. ويخلص من هذا إلى أن الجوانب التشاركية تحتاج إلى تعزيز، وأن تصاميم المشروعات ينبغي أن تنص على أساليب توفر مرونة كافية فيما يخص تطور الأسواق والظروف الاجتماعية.

34- **التمايز بين الجنسين.** نظراً لتأنيث الزراعة المتزايد وانتشار الفقر الشديد في صفوف الريفيات، فقد جرى تصميم المشاريع المدعومة من الصندوق وفق نهج حساس للتمايز بين الجنسين وقائم على التنمية الريفية المتكاملة. ومنذ عام 1996 والقروض تخصص تحديداً للنساء اللاتي منحن أيضاً الأولوية في المشاركة في أنشطة الغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل العمل. وتولي المشاريع اهتماماً خاصاً بوضع المرأة الصحي ومستواها التعليمي. وفضلاً عن هذا فقد أصبح إنشاء جهة اتصال للتمايز بين الجنسين على كل مستويات إدارة المشروع أمراً إلزامياً. وتشجع المشاريع استخدام التقنيات المقتصدة في الجهد بما في ذلك وسائل نقل مياه الشرب والغاز الإحيائي بغية تخفيف العبء الكبير الذي تتحمله النساء وتمكينهن من استخدام الوقت المحرر في أنشطة إنتاجية أخرى. وقد أكدت كل تقديرات الأثر مراراً أثر المشاريع على تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً. وقد خلص تقدير للتمايز بين الجنسين لمشاريع ممولة من الصندوق مولته الحكومة اليابانية إلى أن تنفيذ المشاريع غالباً ما يركز على الأنشطة الاجتماعية للمرأة بدلاً من الأنشطة الاقتصادية. ويوصي التقدير بأن يعيد الصندوق في تدخلاته المساندة القادمة التركيز على تمكين المرأة اقتصادياً دون الإقلال من أهمية التنمية الاجتماعية. (انظر أيضاً الذيل الثاني).

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

35- حققت الصين تقدماً ماهراً في الحد من الفقر. ويمثل ذوو الدخل المنخفض وعددهم 60 مليوناً والفقراء المطلقون وعددهم 28 مليوناً، بتطبيق خطوط الفقر الوطنية، جزءاً هاماً من مجموع السكان. وبتطبيق المعيار الدولي للدولار الواحد للشخص الواحد استهلاكاً يتبين أنه ما زال في الصين 160 مليون فقير. وفضلاً عن هذا فإن بعض الدراسات التي أجريت مؤخراً تشير إلى وجود جزء كبير من السكان معرض للانزلاق رجوعاً إلى الفقر المطلق. لهذا أصبح يتعين على برامج الحد من الفقر في الصين أن تركز على الهشاشة والاستدامة للحيلولة دون حدوث تراجع كبير في دخل الأشخاص الذين تحرروا أخيراً من الفقر. ونظراً للتفاوت في الدخل الذي ظهر بسرعة في السنوات الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والمحلي فإنه أصبح من الضروري تكثيف الجهود في المناطق الفقيرة المتخلفة عن ركب التنمية الرئيسي.

36- تنتشر أعلى معدلات تفشي الفقر في المناطق النائية والجبلية عادة في المقاطعات الغربية والوسطى. وتتسم هذه المناطق بشح المياه وضعف خصوبة التربة وقلة الموارد الطبيعية. ومعظم هذه المناطق، مثل هضبة لويس في شمال غرب الصين، هشة بيئياً ومعرضة للتدهور الشديد ويعاني قاطنو هذه المناطق أيضاً من العزلة وصعوبة الاتصال بالعالم الخارجي. ولما كانت الأقليات الإثنية تشكل نسبة كبرى من الفقراء فإنه يتعين اعتماد نُهج وسياسات خاصة تضمن لهم المساواة في فرص التنمية.

37- يوفر تحليل الفقر المقدم آنفاً المبرر لمواصلة الصندوق عمله في الصين. ويستند دعم عملية الحد من الفقر الريفي في الصين إلى الاعتبارات التالية.

38- **طلب الحكومة.** تؤكد المشاورات التي تعقد مع مكتب المجموعة التوجيهية المعنية بالحد من الفقر وبالتنمية التابع لمجلس الدولة ووزارة المالية حاجة الصين الماسة إلى مساندة الصندوق لبرامج الحد من الفقر نظراً لتركيز الصندوق تحديداً على المناطق الهامشية وفقراء الريف والأقليات الإثنية.

39- **الميزة النسبية.** تنتظر الصين من الصندوق أن يسهم بتصوراته وخبرته في مجال النهج الابتكارية في الحد من الفقر المستمدة من مشاريع من خارج الصين إضافة إلى توفير موارد مالية إضافية. ويتمتع الصندوق بميزة نسبية في معالجة الفقر في المناطق النائية والشحيحة الموارد نظراً لتجربته الطويلة في تصميم وتنفيذ المشاريع في بعض أقصى الأماكن وأكثرها هشاشة وبين السكان المهمشين. وما يميز الصندوق عن غيره من الجهات المانحة في هذا المضمار هو أن الصندوق يضع استراتيجياته القطرية صعوداً من القاعدة معتبراً أن أسباب الفقر الريفي هي الأساس الذي ينبغي أن تبنى عليه الاستراتيجية الوطنية. وقد اكتسب الصندوق من تجربته هذه قدرة كبيرة على فهم ظروف الفقر المحلي وخبرة في استهداف الفقراء.

40- **الاستراتيجيات المشتركة.** اعتمدت الحكومة برنامج الحد من الفقر الموجه نحو التنمية للمناطق الريفية من الصين، 2001–2010. وسيتم تنفيذ الأهداف الرئيسية للبرنامج في مجال الحد من الفقر من خلال التركيز في التنفيذ على التنمية الزراعية السليمة بيئياً، وتعزيز التسويق والخدمات المالية للفقراء، وتشجيع أصحاب المبادرات الفردية ومنظمات

المزارعين، وتطوير أنشطة اقتصادية غير زراعية، بما فيها الهجرة المناسبة. وتقابل هذه المجالات الاتجاهات الرئيسية الثلاث للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006 وهي الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية، والتمويل والأسواق، وتعزيز المؤسسات القاعدية. وسيكون الإطار الزمني لاستراتيجية الصندوق من 2006 إلى 2010. وهكذا يتبين أن استراتيجيات الحكومات والصندوق متوافقة، وأن مساندة الصندوق ستتكامل كلياً مع استراتيجيات الحكومة.

41- **الالتزام بالمناطق الهامشية.** يشدد الصندوق على أهمية إعادة توجيه الأموال نحو المناطق الهامشية بهدف استحداث قاعدة للتنمية الريفية. ونظراً لتزايد الهجرة إلى المناطق الحضرية ووجود سكان ريفيين ضعفاء في المناطق النائية فإن الصندوق يقر بأن التنمية الريفية ذات أهمية بالغة للأسر الزراعية التي لا تستطيع أن تهاجر أو لا ترغب في الهجرة. ومن شأن النهوض بالتنمية الريفية المحلية أن تخلق الظروف اللازمة لاستيعاب الهجرة العائدة وضمان حماية الأراضي الهامشية واستدامة البيئة.

42- **التمايز بين الجنسين.** يعتبر الصندوق النساء الريفيات الفئة المستهدفة في المقام الأول نظراً لدورهن المركزي في اقتصاد الأسر الريفية الفقيرة، وهو دور كثيراً ما لا يقدر حق قدره. لهذا يعتبر الصندوق تشجيع المساواة بين الجنسين أحد أهدافه الاستراتيجية. ونظراً للتأنيث المتزايد للزراعة والفقر فإن الصندوق سيسهم، من خلال تركيزه على التمايز بين الجنسين، في التصدي للتحديات التي تواجه فقيرات الريف وبالتالي في تمكينهن اجتماعياً واقتصادياً.

43- **حوار السياسات.** تختبر المشاريع الممولة من الصندوق ضمن الإطار السياساتي القائم وبنجاح النهج البديلة الممكنة على أساس تجريبي. وتشكل هذه النهج لاحقاً أساسا للحوار السياساتي. وبهذه الطريقة وخطوة بعد أخرى يتم الاتفاق مع الحكومة على التعديلات المناصرة للفقراء المطلوب إدخالها على السياسات. ومن الأمثلة على ذلك آليات الاستهداف في المشاريع وأسعار إعادة الإقراض من موارد الصندوق ومشاركة تعاونيات التسليف الريفي في العمليات الائتمانية. وقد أثبت الصندوق قدرته على بناء شراكات مع الأطراف الدولية الفاعلة والدخول في حوار معها من خلال تعاونه القديم على مدى السنوات العشر الماضية مع برنامج الأغذية العالمي من أجل اختبار الابتكارات في مجال وضع الاستراتيجيات وتصميم المشاريع مثل استخدام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والتقدير الريفي التشاركي وأنشطة الغذاء مقابل التدريب وأنشطة الغذاء مقابل العمل. ومن المتوقع مستقبلاً أن يؤدي الحضور الميداني للصندوق في البلد وشراكاته الوثيقة مع المؤسسات المشابهة مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني إلى النهوض بقدرته في مجال حوار السياسات.

44- **التوجهات الاستراتيجية.** لا يستطيع الصندوق وحده معالجة مشكلة الفقر الريفي في الصين. لكن قوته تكمن في دوره الحفاز وفي تطويره للبرامج الابتكارية الاستراتيجية التجريبية بالتعاون مع الحكومات وغيرها من الجهات المانحة بغرض توسيع نطاقها. وسيسترشد الصندوق في إعداد برامج الحد من الفقر مستقبلاً بتوجهين استراتيجيين اثنين هما: تعزيز إمكانات الوصول والابتكار. وانسجاماً مع إطاره الاستراتيجي سيعزز الصندوق فرص النساء والرجال في الحصول على المعلومات والمعرفة وفي الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً مستداماً وفي الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق الممتازة التي تدر أرباحاً مناسبة. وسيبدأ الصندوق في إطلاق برامج قطاعية كنهج جديد يمكنه من تركيز موارده بفعالية على عدد محدود من الفرص الاستراتيجية. وستستخدم النتائج الإيجابية المستقاة من البرامج التجريبية أساساً لتعديل السياسات ولتوسيع النطاق باستخدام الموارد الحكومية. ويُتبع في هذا النموذج الذي أسس مع إطلاق برنامج قطاع التمويل الريفي مؤخراً.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

45- تم تحديد فرص المساندة من الصندوق استناداً إلى الأسباب الظاهرة للفقر، ومعوقات الحد من الفقر؛ والاعتبارات الاستراتيجية لكل من الحكومة والصندوق، والدروس المستفادة من التجارب السابقة، وتحليل قدرة المؤسسات على التنفيذ. وسيكون تعزيز فرص الوصول والابتكار التوجهين الرئيسيين والمبدأ الموجه للفرص التالية ذات الأولوية.

46- **التصميم الاستراتيجي.** جرى تصميم برنامج الحكومة للحد من الفقر الموجه للتنمية للمناطق الريفية في الصين (2001–2010) عام 2000. وقد حقق هذا البرنامج هدفه إلى حد كبير وأصبح من الضروري الآن تعديل استراتيجية النصف الثاني من البرنامج بما يتلاءم مع وضع ومواصفات الفقر والهشاشة المتبقيين. وسينظر الصندوق في تقديم منحة مساندة للمؤسسات السياساتية العامة والخاصة ذات الصلة لتمكينها من الاضطلاع بعمليات التعميم وتحليل السياسات ووضع الاستراتيجيات. ومن المواضيع المحتملة نظم الأسواق والأطر التنظيمية للأسواق والخدمات المالية الريفية للفقراء. وبهذه الطريقة ستتاح الفرص للصندوق كيما يمارس على مستوى رفيع حوار السياسات واستقطاب الدعم وبناء الشراكات.

47- **تنمية التمويل الصغري والمشاريع الصغيرة.** أطلقت الحكومة عمليات إصلاح القطاع المالي الريفي في ثماني محافظات عام 2002. ويقوم الصندوق، بوصفه المؤسسة الدولية الوحيدة المشاركة، بدعم تعاونيات التسليف الريفي من خلال برنامج قطاع التمويل الريفي الذي أُقرَّ مؤخراً والذي يتم في إطاره إدخال تعديلات سياساتية ومؤسسية على عدد من تعاونيات التسليف الريفي على أساس تجريبي. وسيقوم الصندوق في ضوء تجربة تنفيذ هذا البرنامج والنتائج التي يحققها، بتقديم الدعم من أجل اختبار التعديلات السياساتية والمؤسسية ولتوسيع نطاق تطبيق النتائج الإيجابية ليشمل مناطق تجريبية أخرى. وبغية تعزيز فعالية التمويل الريفي ودعم تنمية القطاع الخاص سيجري مستقبلاً إدراج بعد خاص بتنمية المشاريع الصغيرة ضمن جهود المساندة القادمة.

48- **الزراعة العضوية.** يعتبر نقص معلومات السوق وروابط السوق بين الأسر الفقيرة أحد أسباب الفقر وانخفاض الدخل من الزراعة وهو ما يجعل الأسر تنتج بالكم لأسواق غير محددة. ومن المعروف أنه يمكن زيادة المردود الصافي من المخرجات الزراعية عن طريق المفاضلة بين المنتجات واختيارها على أساس الجودة وبيعها في الأسواق المتخصصة. وتعتبر الزراعة العضوية أحد الخيارات الممكنة في هذا المجال.

49- يزداد طلب المجتمع الصيني على الأغذية ذات النوعية الجيدة وهو ما تشهده الاقتصادات المتنامية الأخرى. وقد استجابت الحكومة على نحو مناسب إذ اعتمدت لصاقة الغذاء الأخضر كمعيار نوعي لسلامة الأغذية وجودتها. وقد حققت لصاقة الغذاء الأخضر نجاحاً باهراً فقد ارتفعت المبيعات إلى 8.8 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2003، أي نحو 8% من مجموع المبيعات الغذائية المحلية. وكانت الزراعة العضوية قد بدأت عام 1990 وتضاعف إنتاجها وتصديرها عشرات المرات خلال السنوات العشر الأخيرة. وإذا كانت الأغذية العضوية المعتمدة ما زالت لا تمثل أكثر من جزء صغير جداً من السوق المحلية يقل عن 1%، فإن معظم المنتجات المعتمدة تصدَّر إلى أسواق أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا. ومن المتوقع مع النمو السريع الذي تشهده الأسواق المحلية في المناطق الساحلية أن توفر منتجات اللصاقة الخضراء والمنتجات العضوية فرصة كبيرة للمزارعين. وتشير بعض الأمثلة من محافظات الصين التي تعاني من الفقر الشديد ومنها محافظة انهوي مثلاً على مدى الفرص التي تتيحها المنتجات العضوية لفقراء الريف.

50- يوفر التقييم المواضيعي الذي استكمله الصندوق مؤخراً عن دور الزراعة العضوية في الحد من الفقر أساساً لمساندة القطاع، وهو يركز على البعد التسويقي للزراعة العضوية كأداة للحد من الفقر. ولا بد من استقصاء الخيارات الممكنة بالتعاون مع الجهات الفاعلة في السوق ومؤسسات البحوث وواضعي السياسات (انظر الذيل الثالث).

51- **التسويق.** لا تتوافر لدى المزارعين الفقراء في المناطق الهامشية النائية عادة إلا معرفة محدودة بما يحدث ضمن نظم التسويق الزراعي. وغالباً ما تكون المبادلات التي يقومون بها مع الاقتصاد الخارجي متباعدة ومنخفضة القيمة. ويركز معظم الدعم الذي يقدم إلى المزارعين الفقراء على الإنتاج، ونادراً ما تركز خدمات البحث والإرشاد على التسويق. وقد أدى نمو الدخل الكلي إلى زيادة الطلب على المنتجات ذات الميزة الاستراتيجية مثل الشاي والأعشاب الطبية. وقد أثبتت التجربة في الزراعة العضوية أن المنتجات ذات الميزة الاستراتيجية تمثل فرصاً تسويقية واعدة. ومن الضروري مع ذلك التأكد من أن المزارعين التقليديين يحصلون هم أيضاً على مزيد من فرص التسويق.

52- من المنتظر أن يخلق تحرير السوق الذي يجري حالياً في الصين عدداً من التحديات للمزارعين ولا سيما منهم الفقراء والذين يقطنون المناطق النائية. فقد تطور نظام المخازن الكبرى خلال السنوات الأخيرة تطوراً سريعاً جداً في المناطق الحضرية كما في المناطق الريفية وتراجعت معه حصة المنافذ التسويقية التقليدية مثل الأسواق المحلية ومراكز البيع التي تديرها الدولة. وتفيد الدراسات بأن حصة المخازن الكبرى من مبيعات الأغذية الزراعية يمكن أن تنمو لنسبة 20% في المناطق الريفية و50% في المدن بحلول عام 2020. وإذ ينتظر أن تصبح المخازن الكبرى قناة تسويقية أساسية للمزارعين فإنه يمكن الافتراض بأن معظم المزارعين الفقراء سيواجه صعوبات في الاستفادة من هذه الفرص بسبب معوقات كثيرة أهمها نقص الخبرة وقلة الموارد المالية والبنى الأساسية وضعف القدرة التفاوضية.

53- وثمة فرص قائمة لتحسين إمكانات وصول المزارعين الفقراء إلى الأسواق ومساعدتهم على اقتناص حصة مستدامة أكبر من الهوامش الصافية. ويتعين على أي استراتيجية قادمة لتكون ملائمة أن تبدأ بما يلي: (أ) تقريب الأسواق من صغار المزارعين؛ و(ب) مساعدة المزارعين على الانتقال إلى الأنشطة الجديدة المدرة لدخل نقدي؛ و(ج) تغطية بعض مخاطر السوق الناجمة عن تقلبات الأسعار الموسمية. وستشمل النهج التي سيتبعها الصندوق، في جملة عناصر أخرى، مساندة نظم معلومات السوق والنهوض برابطات المزارعين المهنية وعقود البيع المباشر. وستعمل كل النهج على ربط المزارعين على نحو فعال بأسواقهم ونظم دعمهم وبالقطاع الخاص.

54- **التمايز بين الجنسين.** أدرج تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين بوصفه أحد التوجهات الاستراتيجية للصندوق ضمن البرنامج القطري للصين في الوقت المناسب. وسيكون التعاون في السنوات القادمة مع الاتحاد النسائي لعموم الصين وغيره من المؤسسات المشابهة على الصعيدين الوطني والمحلي أساساً لتعزيز المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية. وسيجري استقصاء إمكانات التعاون بشأن برنامج تجريبي أكبر يهدف إلى إنشاء رابطات نسائية من أجل الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل. وسيفيد البرنامج من تجارب الصندوق في برامج أخرى ويركز على تقديم الدعم التقني والمالي لهذه الرابطات والمساندة المؤسسية للاتحاد النسائي لعموم الصين على سائر المستويات. وسيعمل الصندوق مع غيره من المؤسسات على استقصاء سبل النهوض بدور الاتحاد على صعيد السياسات من أجل تعزيز دوره في عمليات رسم السياسات وتخصيص الموارد واتخاذ القرارات.

55- **نقل التكنولوجيا.** يمثل تحسين فرص حصول الفقراء والفقيرات على المعلومات والابتكارات والتكنولوجيا فرصة أساسية لاستراتيجية الصندوق. وقد تم تحديد مجالين رئيسيين اثنين: (أ) إعادة توجيه خدمات الإرشاد الزراعي التي نقدمها وزارة الزراعة بما يتناسب مع احتياجات المزارعين والمزارعات الفقراء؛ و(ب) دعم نهج المبعوث التقني الذي تختبره وزارة العلوم والتكنولوجيا حالياً. ونظراً للتحرير التدريجي لأسواق المدخلات والمخرجات فقد أصبح المزارعون يتخذون قراراتهم المتعلقة بالإنتاج بشكل متزايد على أساس صافي المردود المحتمل. وهناك حاجة متزايدة لتوفير الخدمات التقنية القائمة على الطلب والموجهة إلى السوق. أما توجيهات الإرشاد الزراعي فينبغي إعدادها على أساس حاجة المزارع ومستجدات السوق في الاقتصاد المحلي. وينبغي في هذا السياق التركيز على احتياجات الفقراء الذين لا يتوافر لديهم سوى قدر محدود من الأصول والموارد. وينبغي عند إعادة توجيه نظام الإرشاد الزراعي الحالي الأخذ بنهج ابتكارية مجربة من نظم الإرشاد التشاركية القاعدية مثل المدارس الزراعية الميدانية إلى مجرد تقديم الخدمات إلى المزارعين بمعايير السوق. ويشرك نهج المبعوث التقني المزارعين الذين يحددون نوع الخدمات الاستشارية التي يريدونها والزيادة الأدنى في دخلهم التي يتوقعونها. وتقدم الخدمات لقاء أتعاب. وسيدعم الصندوق توسيع نطاق البرنامج من خلال إضافة الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وتعزيز التركيز على البعد الخاص بالتمايز بين الجنسين (انظر الذيل الثاني).

56- **إدارة الموارد الطبيعية.** تقدر التكاليف الاقتصادية لتدهور الموارد الطبيعية بنحو 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويؤثر انجراف التربة أكثر ما يؤثر على الأسر الفقيرة. وسينطلق الصندوق في مساندته من التصدي للأسباب الجذرية للتدهور. وسيتم ربط النهج القائمة على المجتمعات المحلية بشأن تحسين قاعدة الموارد الطبيعية في المناطق الفقيرة بعمليات تخطيط التنمية على صعيد القرى وبغيرها من الأجهزة القانونية على كل صعيد إداري. وسيضطلع ببرامج تجريبية قطاعية بشأن إدارة الموارد الطبيعية بهدف تطوير نهج متكامل في إدارة النظام الإيكولوجي يشمل إذكاء الوعي العام وبناء القدرات ومواءمة البحوث ووضع السياسات المناسبة واختبارها. وسيشرك المرفق العالمي للبيئة في هذا الجهد وسيكون أداة هامة في هذا السياق. وقد طلبت الحكومة إلى الصندوق، بوصفه أحد الوكالات التنفيذية للمرفق العالمي للبيئة، أن يساعد في تجهيز مشاريع في إطار الشراكة بين الحكومة والمرفق العالمي للبيئة بشأن تدهور الأراضي في النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة وهي الشراكة التي ينسقها مصرف التنمية الآسيوي.

57- **الاعتبارات التصميمية.** سيتم اختيار المناطق للبرامج القطاعية التجريبية استناداً إلى مدى تفشي الفقر واحتمالات نجاح تنفيذ التجربة. ولما كانت قدرة التنفيذ لدى الدوائر الفقيرة هي أقل مما هي عليه في المناطق المتقدمة فإن بناء قدرات الوكالات المنفذة سيشكل جزءاً أساسياً من تصميم البرنامج. ولا بد لتلبية احتياجات الفقراء في هذه المناطق من أن يتضمن كل برنامج قطاعي تجريبي أيضاً صندوقاً للتنمية الريفية. وباستخدام معايير موضوعة مسبقاً سيتمكن الصندوق من دعم الاستثمارات المجتمعية التي تحدد من خلال جهود تخطيطية تشاركية حقاً على صعيد القرى. وستخضع نظم الرصد والتقييم للتحسين المستمر باستخدام نظام إدارة النتائج والأثر كمدخل لإعادة تقدير الأدوات المستخدمة حالياً لمسوحات المعدلات المعيارية ونماذج التقارير. وسيدرب موظفو المشروع المحليون على الرصد والتقييم بينما سيتولى الحضور الميداني مسؤولية جمع التقارير والدراسات المتعلقة بالمشروع. وسيشكل الحضور الميداني أيضاً أداة لرصد دور الصندوق التحفيزي لتوسيع نطاق تطبيق نُهُج الحد من الفقر الابتكارية في برامج التنمية الريفية والسياسات المتصلة بها.

جيم – النطاق وامكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

58- **المنظمات غير الحكومية.** تنشط في الصين منظمات غير حكومية دولية منها مؤسسة فورد وصندوق إنقاذ الطفولة ومنظمة أوكسفام. أما على الصعيد القطري فإن مفهوم الوكالات غير الحكومية غير متطور والقليل الموجود منها على صلة وثيقة بالحكومة غالباً من خلال الانتماء الشخصي. وسيتواصل التعاون على أساس التمويل بالمنح. وسيستقي الصندوق، بالتعاون مع الحكومة، إمكانية توسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في البرنامج القطري للصندوق.

59- **القطاع الخاص.** أصبحت الحكومة بازدياد تعتبر القطاع الخاص قوة محركة للتنمية الوطنية نظراً لإمكاناته في مجالي الاستخدام وتوليد الدخل. وعملاً باستراتيجية الحكومة سيقوم الصندوق برعاية التنمية الريفية التي يعمل على ترويجها القطاع الخاص في مجالات التسويق والتجارة وتصنيع الأغذية وغيرها. ومن سبل مشاركة القطاع الخاص المشاركة في تصميم وتنفيذ المشاريع التجريبية لا سيما في مجالات الزراعة العضوية والتسويق وبرامج نقل التكنولوجيا. ولا بد أن القطاع المصرفي المتنامي سوف يشكل فرصة هامة أخرى في إطار التحرير المقرر عام 2006. وعملاً باستراتيجية الصندوق الخاصة بتنمية القطاع الخاص والشراكات (الوثيقة EB 2005/84/R.4/Rev.1) فإن الاستثمارات سوف تساند إنشاء المنشآت الأسرية وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل المتصلة بها وستشجع إقامة الشراكات مع مشغلي القطاع الخاص من أجل إقامة روابط بينهم وبين صغار المزارعين.

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

60- كان الصندوق أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تنشئ إطاراً للتمويل المشترك مع وكالة شقيقة عندما أقدم عام 1996 على إقامة شراكة استراتيجية مع برنامج الأغذية العالمي. وقد أنشأت الوكالتان آلية تعاون فعال من أجل تصميم المشاريع وتمويلها. وقام برنامج الأغذية العالمي وحكومة الصين والصندوق معاً بتمويل تسعة مشاريع بقيمة 550 مليون دولار أمريكي تقريباً ساعدت مباشرة نحو 6.5 مليون فقير في 11 محافظة فقيرة. وقد أثبت الجمع بين المعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي والمساعدة المالية من الصندوق أنه آلية فعالة لاستهداف الفقراء على نحو فعال ولبناء قدرتهم الإنتاجية وتعزيز جدارتهم الائتمانية. وأدت الشراكة بين البرنامج والحكومة والصندوق أيضاً إلى تعزيز ثقلها في التأثير على حوار السياسات. ومن الأمثلة على ذلك الترويج للتخطيط الإنمائي القروي التشاركي الذي أصبح سياسة وطنية. وستنتهي هذه الشراكة لأن برنامج الأغذية العالمي سيوقف مساعدته للصين خلال عام 2005 عندما تنتقل الصين إلى مركز البلد المانح. وفي السنوات الأخيرة عزز الصندوق جهوده من أجل بناء شراكات جديدة لا سيما مع تلك الوكالات التي لديها مقومات التكامل مع الأهداف والأدوات الاستراتيجية للصندوق.

61- ويدرك الصندوق أنه يتعين في ضوء تطور التعاون الإنمائي في الصين التعاون مع وكالة مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني التي توفر مساعدات تقنية رفيعة المستوى. وتتمثل الفرص المتاحة مع الوكالة الألمانية في دعم إدارة الموارد الطبيعية والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية. ومن المتوقع أن يتيح هذان المجالان فرصاً واسعة للاضطلاع بمشاريع مشتركة والدخول في حوار سياساتي حول القضايا المستجدة مثل الإصلاح الجاري لقطاع التمويل الريفي. والهدف هو جعل هذا التعاون تعاوناً استراتيجياً؛ ويعتبر إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه باكورة هذا التعاون المشترك. وقد بدأ التعاون الوثيق فعلاً من خلال مطابقة ذخيرة المشروع الإنمائية مع أساليب التنفيذ.

62- للصندوق، بوصفه أحد الوكالات التنفيذية للمرفق العالمي للبيئة وكمؤسسة تركز على الفقر، مصلحة كبيرة في المشاركة في هذا الإطار الهام. وقد دخل أول مشاريعه وهو مشروع الحفاظ على بيئة الأراضي الجافة وإصلاحها ذخيرة مشاريع المرفق العالمي للبيئة عام 2003. وقد تم إنشاء صلات متينة مع مصرف التنمية الآسيوي بوصفه الوكالة المنفذة بموجب هذه الشراكة. ويشجع الصندوق اعتماد نهج النظام الإيكولوجي المتكامل من خلال مزيج من الاستثمارات الملموسة المدعومة من البرنامج وتطوير سياسات في المناطق الجافة من الصين. وبهذا يصبح الصندوق بوصفه الوكالة التي تستضيف الآلية العالمية قادراً على متابعة التزاماته تجاه اتفاقية مكافحة التصحر.

63- ثمة التقاء في المصالح والاستراتيجيات بين الجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية آخذ في الظهور ليمثل فرصة لتعميق التعاون بين الشركاء في التنمية. (انظر الذيل الخامس). وتعتبر الروابط ضمن أسرة المانحين عاملاً هاماً في تعزيز تبادل المعارف والحوار بشأن السياسات. ويتحقق التكامل مع البرنامج القطري للبنك الدولي من خلال المساعدة التي تقدم من أجل تنمية المشاريع الصغيرة ودعم الأنشطة المدرة للدخل التي تنظمها النساء. ويهدف الصندوق إلى تعزيز تبادل المعارف والتجارب مع الشركاء الآخرين الشبيهين مثل إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) ومصرف التنمية الآسيوي بغية دعم إصلاح قطاع التمويل الريفي وجعله يركز على الفقر. وقد قامت إدارة التنمية الدولية فعلاً بإشراك الصندوق في مشاورات المانحين غير الرسمية بشأن التمويل الريفي. وفضلاً عن هذا فإن مصرف التنمية الآسيوي ينشط في مجال تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وهو أمر متزايد الأهمية بالنسبة للمجموعة التي يستهدفها الصندوق. ويشارك الصندوق بنشاط في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي إعداد التقدير القطري المشترك. ونظراً لمساندة تنظمها اليونيسيف للقضايا المتصلة بالمرأة فإن هذه المنظمة هي حكماً شريك استراتيجي بالاقتران مع الاتحاد النسائي لعموم الصين في شؤون تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين. وينطبق هذا أيضاً على البرامج القطرية الأخيرة لمصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي التي تمثل فرصاً هامة للتوافق مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه لا سيما في مجالي حماية البيئة والحد من الفقر في المناطق الهامشية. وختاماً يمكن القول إن هناك فرصاً كثيرة متاحة لتعزيز التعاون بين المانحين لا سيما في مجالي تقاسم المعارف وحوار السياسات مع الحكومة.

هاء – مجالات حوار السياسات

64- سيتواصل بناء حوار السياسات على قاعدة صلبة من التجارب المكتسبة من خلال البرامج. وفي الماضي كان التشجيع المستمر للتخطيط التشاركي لتنمية القرى وتنفيذ وتعزيز الخدمات المالية والريفية من خلال تعاونيات التسليف الريفي تعتبر نماذج لحوار السياسات الناجح. وقد سمحت العملية المتعلقة بالخدمات المالية للصندوق أن يشارك في عملية الإصلاح الوطني للقطاع المصرفي الريفي من خلال برنامج القطاع المالي والريفي. ومن شأن تنفيذ برامج قطاعية تجريبية على النحو المقترح في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أن يعزز فرص الحوار مع الحكومة حول تكييف السياسات لضمان استدامة الحد من الفقر.

65- ستشتمل عملية الحوار السياساتي إذا أريد لها أن تكون فعالة عقد حلقات عمل حول القضايا الاستراتيجية والسياساتية ونشر المواد والدراسات الخاصة بالمشروع على نطاق واسع. وسيعزز حضور الصندوق الميداني وبرنامج الربط الشبكي الإلكتروني للمشروعات الريفية في آسيا/المحيط الهادي والشراكات مع المؤسسات الوطنية والجهات المانحة المثيلة قدرة الصندوق على الدخول في حوار مع الحكومة. وسيوفر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء محفلاً إضافياً للتشاور

بشأن قضايا السياسات الاستراتيجية بهدف جعل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أداة قطرية. وكان تقدير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للصين عام 2004 قد أشار إلى عدد من المجالات التي يمكن تحسين السياسات بشأنها بهدف جعل الاستثمارات في مجال الحد من الفقر أشد فعالية. وتشمل هذه المجالات تعزيز إمكانات الوصول إلى الأراضي ومعالجة التفاوت بين الجنسين وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوسيع فرص الحصول على خدمات الدعم الفعالة بما فيها خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات المالية. وتدعو أحدث الدراسات[1] أيضاً إلى ضرورة إنشاء إطار قانوني للمنظمات القاعدية مثل رابطات المزارعين للنهوض بالإنتاج، و، وهو الأكثر أهمية، تعزيز فرص التسويق. ويمكن توفير المساعدة لاستعراض الإطار التنظيمي للتسويق بهدف تعزيز قدرته كأداة فعالة في الحد من الفقر. والصندوق إذ يقر بجهود الحكومة من أجل إصلاح عدد كبير من القطاعات فإنه سيواصل تقديم المساعدة، من خلال برنامج المنح، لإدخال تحسينات عن طريق استكشاف منهجيات جديدة.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

66- يعتبر أداء الحافظة الحالية مرضياً على العموم ويعكس التزام الحكومة بالحد من الفقر وقدرتها على التنفيذ. وقد أكدت دراسات الأثر الأثر الإيجابي للمشاريع على سبل المعيشة الريفية. وكانت علامة المشروع المعرض للخطر للبرنامج القطري 4 عام 2004 الذي يدل على أن كل المشاريع باستثناء مشروع واحد تحقق أهداف التنمية الريفية والتقدم المتوقع في التنفيذ أو تتجاوزها. وقد أثارت الفترة الطويلة المطلوبة لنفاذ مفعول القرض قلقاً متزايداً باطراد لدى الصندوق والمقترض. ويعتبر إنشاء ذخيرة من عدة برامج للسنوات الخمس القادمة أداة فعالة لمعالجة شروط نفاذ المفعول على نحو مقبول مع الاستمرار في تجهيز البرامج في الوقت المناسب. أما القضايا العالقة الأخرى فينبغي معالجتها أصولاً من خلال التدابير الموصوفة أدناه.

67- من العناصر الحيوية في تحقيق التقدم في التنفيذ الالتزام المتين تجاه سائر الأطراف ذات المصلحة ولا سيما منهم الوكالة الوطنية المنفذة. والواقع أن التعاون مع وزارة المالية يسير على نحو فعال ويستند إلى قاعدة صلبة من الثقة. وتقوم الوزارة على نحو استباقي بإشراك وكالات حكومية أخرى لها أهميتها البالغة في تنفيذ البرنامج القطري للصندوق منها الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح وتنظيم المصارف في الصين ومكتب المجموعة التوجيهية بشأن التنمية والحد من الفقر التابع لمجلس الدولة. ومن شأن الحضور الميداني وأساليب الإشراف الفعالة أن تسهم هي أيضاً في تعزيز الأداء الجيد الحالي للبرنامج القطري. وسيساعد التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني الصندوق في توفير الدعم للتنفيذ. وسيسهم الحضور الميداني، بالاقتران مع بعض المبادرات مثل الشبكة الإلكترونية للتنمية الريفية في آسيا/المحيط الهادي، في إدارة المعرفة وضمان إعادة توظيف الدروس المستفادة في تصميم البرامج وتنفيذها.

68- يسهم تنفيذ نظام إدارة النتائج والأثر في توجيه نظامي الرصد والتقييم للبرنامج. وسيتم توفير موارد إضافية من أجل توجيه البرامج نحو تحقيق الأثر وأيضاً نحو الحد من خطر الفشل. وسيتواصل تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين في البرنامج القطري من خلال منحة من الحكومة اليابانية وعبر التدريب وإعداد دليل عن قضايا التمايز بين الجنسين بغية مساندة عمليات التصميم وتعزيز القدرات الوطنية.

زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

69- التصنيف الذي يعطيه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للصين تصنيف إيجابي فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات القطاع الريفي وأداء الحافظة. وتؤهل العلامة القطرية إضافة إلى عدد السكان الكبير في الصين لتخصيص يفوق الحد الأقصى. وإذا أدرج هذا الحد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالي فإن الصين تصبح مؤهلة لتخصيص سنوي قدره 23.8 مليون دولار أمريكي تقريبا. وقد جرت محاكاة تصور الإقراض المنخفض من أجل تقدير الأثر المحتمل على تخصيص الصندوق للبلد من جراء تدهور في الأداء القطري. وكيما تهبط إلى أدنى من التخصيص الأقصى فإن على أداء الصين أن يتردى بنقطتين على الأقل في مؤشرين اثنين من المؤشرات المطبقة؛ أي المشروع المعرض للخطر، أو تقدير القطاع الريفي أو التقدير السياساتي والمؤسسي القطري. ويمكن الافتراض أنه من غير المحتمل أن يقع هذا التدهور نظراً للاتجاهات الإيجابية في مؤشرات الأداء الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

70- وسيواصل الصندوق ضمن إطاره الاستراتيجي وتخصيصه للأموال، الاستثمار في المناطق الفقيرة بغية معالجة أشكال الفقر المترسخة في البيئات الهشة وفي صفوف المجموعات المحرومة مثل الأقليات الإثنية. وستتألف برامج الإقراض من سلسلة من البرامج القطاعية التجريبية التي يمكن تكميلها استراتيجياً من خلال منح قطرية وإقليمية. وسيتبع نهج البرنامج القطاعي الفرص المبينة في القسم السابق. وعلى افتراض تصور الإقراض المنخفض فإن نهج البرنامج سيبقى معمولاً به لأنه يوفر المرونة اللازمة لتعديل نطاق القروض وحجمها وجدولها الزمني وفق أي تغييرات محتملة في الأداء القطري.

71- وبوسع الصندوق حين تطرأ زيادة على التخصيص الأعلى أو على حجم الإقراض السنوي أن يوسع نطاق التغطية الجغرافية لبرامجه التجريبية. وسيؤدي ذلك، على الأغلب، إلى تأثير الصندوق مباشرة على سبل المعيشة الريفية وإلى تعزيز دوره كمحفز لنُهُج الحد من الفقر الابتكارية، وبالتالي إلى تعاظم أهمية مساهمته في قضايا السياسات المناصرة للفقراء.

72- والمتوقع في حال خروج الصين من فئة استحقاق القروض بشروط تيسيرية للغاية إلى فئة شروط الإقراض المتوسطة فإنها ستواصل الاقتراض ولكن ربما مع إعادة النظر في حجم القروض ونطاقها. ومع ذلك فإن التركيز على البرامج ذات النمط القطاعي ضمن الاستراتيجية الحالية تتيح فرصة للتكييف مع الظروف المتغيرة على عكس الحال مع التدخلات الإنمائية الريفية العريضة. وتهدف البرامج التجريبية والابتكارية إلى تشجيع التكرار وتوسيع النطاق في البرامج الحكومية. وتتيح وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية على هذا النحو للشريكين على حد سواء الاستجابة لظروف الإقراض المتغيرة. وستستمر قروض الصندوق في تكميل الاستراتيجية الحكومية للتنمية الريفية.

73- سيقوم الصندوق بتطوير ذخيرة من البرامج القطاعية الاستراتيجية التي تتبع توجهاته الاستراتيجية بهدف تعزيز فرص فقراء الريف في الوصول إلى نهج التنمية الريفية الابتكارية. ولما كان نهج البرنامج القطاعي يشكل بالنسبة للصندوق وشركائه نهجاً جديداً بعض الشيء فإنه سيتطلب مراجعة مستمرة، وفي نهاية المطاف إدخال تعديلات على نموذج التنفيذ المجرب الحالي. لهذا فإن أول برنامج تجريبي سيشمل عدة قطاعات مع التركيز على التنفيذ التشاركي وإدارة البرنامج. وسيتم بهذه الطريقة تحديد نقاط ضعف وقوة نهج البرنامج القطاعي قبل إطلاق برنامج قطاعي أكبر. وسيختبر

البرنامج الأول أيضاً نهج البرنامج القائم على وحدات والذي سيتضمن تصميماً تفصيلياً لجزء من منطقة البرنامج ولإطار زمني محدد. وسيصبح التصميم نموذجاً لبقية منطقة البرنامج يحتذي في عمليات التخطيط من مستوى القرية فصاعداً وفق مبادئ التقدير الريفي التشاركي المشتركة. وسيتم رصد التنفيذ وفق مؤشرات يتفق عليها عند التقدير.

74- وبعد اكتساب الخبرة الأولية في إطار البرنامج القطاعي الأول القائم على وحدات، سيتبع برنامج الإقراض المتبقي الفرص المبينة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية والموافق عليها خلال المشاورات القطرية. وسيكون توقيت البدء بالبرنامج القطاعي وأهدافه وحجمه جزءاً من عملية تشاورية تضم الوكالات الحكومية والشركاء متعددي الأطراف والثنائيين مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

CHINA

Land area (km² thousand) 2002 1/	9 327
Total population (million) 2002 1/	1 280.40
Population density (people per km²) 2002 1/	137
Local currency	Yuan Renminbi (CNY)

GNI per capita (USD) 2002 1/	960
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	7.3
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	-0.8
Exchange rate: USD 1 =	CNY 8.24

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	0.8
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	15
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	30
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	71
Number of rural poor (million) (approximate)	n/a
Poor as % of total rural population	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	769
Female labour force as % of total 2002 1/	45
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	114 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	9 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita,	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	16 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	11 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	6 a/
Physicians (per thousand people) 1/	1
Population using improved water sources (%) 2002 3/	75 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	80-94
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	40 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	3
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	2 463 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	192
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	4 867
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	15 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	17 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	35 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	1 266 052
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	9.7
1992-2002	9.0
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	15
% industry	51
% manufacturing	35
% services	34
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	13
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	44
Gross domestic savings (as % of GDP)	43
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	325 565
Merchandise imports 2002 1/	295 203
Balance of merchandise trade	30 362
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	21 627
after official transfers 2002 1/	35 422
Foreign direct investment, net 2002 1/	46 790
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-3 a/
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	11 a/
Total external debt (USD million) 2002 1/	168 255
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	13
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	8
Lending interest rate (%) 2002 1/	5
Deposit interest rate (%) 2002 1/	2

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal			
Results of pilot innovative approaches to poverty reduction applied on a large scale by government and other donors	− Millennium poverty goals increasingly achieved − Innovative poverty reduction programmes implemented − Poverty reduction issues integrated in Government policies − Poverty incidence in programme areas by gender − Improved household asset ownership by gender (RIMS indicator) − Reduced prevalence of child malnutrition by gender (RIMS indicator)	− Policy statements − National statistics − Household surveys − Programme reports − Impact Assessments − Gender analysis	− Continued policy support for poverty reduction − Continued overall economic expansion − Continued donor support for poverty reduction programmes − Increased incomes in poor households lead to higher asset ownership − Increased incomes in poor households lead to reduced child malnutrition
Objective			
Poverty incidence reduced in pilot programme areas	− Specific programme implementation indicators − Decrease in poverty incidence by gender (in %) − % of households with improved food security (RIMS indicator) − % child malnutrition reduced (RIMS indicator) − % asset ownership of poor increased, by gender (RIMS indicator) − Legal and policy framework facilitating poverty reduction	− Programme reports − Impact assessments − Monitoring & Evaluation reports − Policy statements, laws, budget statements, etc.	− Macro-policy framework remains favourable for development of sectors − Sector markets continue to provide incentives − Increased incomes in poor households lead to higher asset ownership − Increased incomes in poor households lead to improved food security

Narrative Summary	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Outcome			
Access to innovative Micro-finance and micro-enterprise development by the rural poor is improved	− Loan portfolio performance micro-finance institutions (in %) (RIMS indicators) − No. of micro-enterprise support activities, by gender − Proportion of poor borrowers and microentrepreneurs by gender (RIMS indicator) − % increase in household incomes by gender − no. of new micro-enterprises , after three years (RIMS indicator) − micro-enterprises turn-over, profitability by gender	− Programme reports − Impact assessments − Monitoring & Evaluation reports − Annual reports financing institutions − Annual reports micro-enterprise support agencies − Programme surveys − PRA analysis with stakeholders − MIX reports	− Micro-finance legal and policy framework continues to be developed
Gender programmes improved access to innovative income generating and social activities by women Local women associations strengthened	− No. of women associations formed, economic activities undertaken − no. of income generating activities operated by women − Net returns obtained − no. of social activities undertaken by women groups − Participation of women in public offices at decision making level (in %;RIMS indicator) − Incidence of domestic violence (in no.)	− Programme reports − Impact assessments − Monitoring & Evaluation reports − Annual reports of Women Federation	− Positive gender policy framework is maintained and further strengthened − Institutional and policy framework for women' associations remains conducive
Organic farming improves livelihood of poor farmers	− % increase in yield in organic production − % organic marketing in total agricultural production. − Net returns for poor farm households by gender − % soil fertility enhanced − Biodiversity maintained − Employment creation (in no.) − % reduced chemical accident rates	− Programme reports − Impact assessments − Monitoring & Evaluation reports − Annual reports organic operators − Export statistics − Local labour and health statistics	− Demand for organic food continues to grow − Differential pricing for quality produce extends further to local markets and export markets

Narrative Summary	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Outcome (cont'd)			
Access to knowledge and technology sustainably improved through innovative pilot programmes: - Agricultural extension services provide participatory support to poorest households - Cost-effectiveness of extension services improved	− No. and range of technical improvements adopted by poor, by gender (RIMS indicator) − Net incomes of target group by gender − Gender specific extension programmes geared to needs of poor (in no.) − Net benefits of innovative farm operations as adopted by poor, by gender	− Programme reports − Impact assessments − Monitoring & Evaluation reports − Annual reports Ministries involved	− Output markets continue to provide incentive prices − Price differentiation according to quality extends to all local markets − policy framework remains conducive to organics
Land degradation arrested and lands recovered; - Integrated ecosystem management (IEM) approach widely adopted - Community natural resources management capacity strengthened	− Areas recovered − % degradation rates declining − No. of households benefiting from improved environmental legal and policy framework including tenure rights (RIMS indicator)	− Programme reports − Impact assessments − Monitoring & Evaluation reports − Annual reports Ministries involved	− Increasingly erratic climatic conditions do not cancel recovery effects − Government support to recovery of degraded natural resources expanded − Collaboration with GEF established
Marketing pilot programmes develop frameworks to improve farmers' margins: - Contract farming has increased net margins for producers and reduced risks - Information networks have raised trade volumes of poor	− Volumes traded (related to RIMS indicator) − Higher prices for quality differentiation of output (in %) − Number of operators, farmers by gender having signed forward contracts − No of forward contracts implemented, i.e. involvement of farmers by gender	− Programme reports − Impact assessments − Monitoring & Evaluation reports − Annual reports Ministries involved	− Rural terms of trade does not decline − Public support to private agribusiness and entrepreneurship remains
Adjustments to National poverty reduction strategy produced.	− Operational poverty concepts defined in terms of absolute and relative income levels (in no.) − Strategy statements adjusted (in no.) − Implementation of poverty reduction programmes (in no.)	− Programme reports − policy statements − Impact and benchmark assessments − Monitoring & Evaluation reports	− Government focus on poor maintained − Shift in concept of poverty from absolute to relative − Resources available for policy implementation

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Poverty Reduction Office	- Responsible for nation-wide poverty reduction strategy design and implementation - Successful experience in poverty reduction - Strong coordination capacities, reporting directly to the State Council - Managing substantial poverty reduction resources - Competent staff - Decentralised organization, presence up to County level - Multi-sector coverage - Participatory village planning approach - Extensive donor support	- Insufficient monitoring and impact assessment capacities - Previous shortcomings in targeting	- Expressed need for adjustments in poverty reduction strategy - Request for IFAD support - High level of leverage for strategy support - Need for a shift in concept from absolute to relative poverty	- Increasing costs to reach residual poor - Vulnerability of poor around the poverty line, resurgence of absolute poverty
China Banking Regulatory Commission	- Responsible for risk-based supervision of the whole financial sector - Promotion of both stability and innovation - Acting as apex organization of the RCCs - Outreach through 45.000 local RCC offices - Competent staff - Decentralised presence at province level	- Short experience, established in 2002	- Responsible for the IFAD supported RFSP - Implementing government sponsored pilot programmes for rural finance policy reform - Innovation oriented	- Financial sector and RCCs Non-Performing Loans overhang
Organic food operators	- Expanding sales of food through supermarkets, ensuring one-third of urban supplies or USD 55 billion - Increasing organic sales through supermarkets - Trading companies promoting organic crop production, supporting transition - Local governments supporting organic production	- Multiple scattered experiences	- Strong growth in domestic and export demand - Low present input use in poor areas facilitates conversion - Important price differentials for organic output - Sustainable natural resources management	- Competition from uncertified ecological foods - Competition from countries in the region

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
	- Organic stimulates creation farmer groups or associations		- Community development potential - Reduced financial risks - Conservation biodiversity - Increased use of rural labour - Reduced health and environmental risks	
All-China Women Federation	- Promoting the interest of women in all fields - Federation structure from village up to State Council, strong field presence, 980.000 grassroots organizations - Strong poverty reduction focus - Competent and dedicated staff, NGO-style working environment - Effective innovative programmes in critical sectors	- Limited resources - Lukewarm cooperation from other sector agencies, ministries	- Undertaking pilot programmes with women associations - Established cooperation with IFAD funded projects at local levels	- Use of loan funds for grant purposes
Ministry of Science and Technology	- Responsible for the nation's science and technology activities - Promoting rural and social development through effective technology transfer - Multi-sector coverage - Innovation oriented - Representations at province and county level	- Limited resources	- Undertaking pilot programme for technology transfer as instrument for poverty reduction	- Overlap with sector agencies, ministries
Ministry of Agriculture	- Responsible for crop and livestock development - Important field presence, incl. Township level - Accumulated rich experience and knowledge - Experienced field staff	- Research-led extension approach rather than demand responsive - No market orientation, production oriented - Focused on better-off lead farmers - No gender focus - Limited resources	- Strong outreach and field presence	- Competition from commercial extension and marketing

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

The proposed opportunities in the present COSOP are fully in line with the three strategic objectives of IFAD:

IFAD Strategic Objective	COSOP Opportunity
Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations	Women associations, Farmer groups for marketing, Micro-finance group lending
Improving equitable access to productive natural resources and technology	Technology transfer, Community management of natural resources, Organic farming
Increasing access to financial services and markets	Micro-finance and micro-enterprise development, Marketing

They also correspond to the broad objectives of the Regional Strategy for Asia and the Pacific: IFAD support focuses on the poorest areas in China, it enhances women's capabilities, and it covers ethnic minorities who make up a large proportion of the poor, all main thrusts of the Regional Strategy.

The proposed lending volume reflects China's performance as evaluated in the PBA system.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
World Bank The World Bank group is the largest multilateral donor to China. After the phasing out of IDA credits in 1999, World Bank annual lending programme has been declining. Lending in support of social sectors and pro poor rural development takes the form of IBRD lending (near commercial terms) combined with grants from DfID According to the Country Assistance Strategy (2003-2005), annual IBRD lending amounts to USD 1.25 billion. For fiscal years 2005-06 WB lending to China is expected to range from USD 2.4 billion to 2.8 billion for up to 25 projects. The 2006-2008 CAS is currently being developed. 80 projects are currently under implementation with the portfolio concentrated in transportation (31%), urban development (25%), rural development (22%), energy (15%), and human development (6%).	• improvement of business environment and acceleration of the transition to a market economy • addressing the needs of poorer and disadvantaged people and lagging regions through investment lending in rural development, transport and social sectors • facilitating an environmentally sustainable development process through investment lending in water resource management, watershed rehabilitation and wasted water treatment, energy, global environment projects supported by GEF and Montreal Protocol	Focus sectors: Agriculture: Agricultural Technology Transfer Project, Jiangxi Integrated Agricultural Modernization Project, Gansu and Xinjiang Pastoral Development Project Social Sectors: Basic Education Project in Western Areas, China Tuberculosis Control Project Transport: Inner Mongolia Transport and Trade Corridor Project, Hubei Shiman Highway Project, National Trunk Highway System, Second National Railways project, China National Railway Project Urban environ. Mitigation: Guangdong Pearl River Delta Urban Environ. Project Water management: Water and Environment Management Project, Hai Basin Integrated Water and Environ. Manag. Project (GEF), China Hubei Hydropower Development in Poor Areas Project Energy	EB approved Ongoing Ongoing Ongoing Ongoing Not effective Ongoing Ongoing Ongoing Not effective Ongoing Ongoing	• Interventions under present COSOP for the development of micro enterprises and income generating activities for women • World Bank's investment in transportation could benefit access to markets and marketing for poor farmers in marginal areas • PRC-GEF partnership on Land Degradation has been identified by IFAD as integral part of its NRM strategy • Knowledge sharing and policy dialogue e.g. for the rural finance sector reform

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
Asian Development Bank The Poverty Reduction Partnership (2003 – 2005) agreement, signed in September 2003, was revised by the Country Strategy and Programme Update (2005-2007). During 2005-07 ADB lending will be around USD 1.5 billion per year (same level as 2003). 80% of lending will be in poorer inland provinces. Most of the programme (59%) is dominated by infrastructure lending, especially for transport. Funding for the TA programme has been reduced to USD 11 million from USD 13 million annually	ADB operations focus on four pillars: • Promoting equitable and inclusive growth: 65% of lending and 41% of non lending through infrastructure lending mainly for transport • Making the markets work better: 26% of lending and 38% of non lending through knowledge-based products (TA on promotion of rule of law; financial sector reform and SME development) • Promoting environment sustainability: 31% lending programme and 21% of non lending. PRC-GEF Partnership on operational programme 12 ADB supports the implementation of a China-GEF USD 150 million Partnership to address policy, institutional, technical and financing issues related to land degradation. • Promoting regional cooperation: initiatives strengthening subregional cooperation in transport and trade (GMS and CAREC). Plus regional technical assistance • Private sector development: ADB assistance focuses on infrastructure, financial sector environment	Sector focus: Transport: Central Sichuan Roads development/ Gansu Roads Dev. Projects; Dali-Lijiang Railway Project Agriculture and rural development: Jilin Water Supply and Sewerage Development Environment: Sanjiang Plain Wetland protection; Liaoning Environment Improvement Project Capacity building to combat land degradation project (GEF and ADB)	 Ongoing Ongoing 2005 Ongoing	• Complementaries will be explored on access to markets and micro enterprises • Within the GEF-PRC partnership, project development, policy dialogue and knowledge management on land degradation issues will be main areas of collaboration • ADB enabling environment for private sector development could be linked up with IFAD support to micro enterprises and marketing systems

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
JBIC-JICA Japan, through JBIC, is the largest source of bilateral financial assistance to China through infrastructure, water resource development, environment improvement projects. Assistance is decided on an annual basis. In fiscal year 2004 the ODA loan package for China totalled 85 billion yen (USD 800 million) for seven projects, down from 121 billion yen (USD 1.1 billion) in 2002. In 2001, the Ministry of Foreign Affairs of Japan released the "Economic Cooperation Programme for China" which has directed next five years (FY 2001-2005) of ODA policy for China. JICA provides about USD 100 million annually in grant and technical assistance	ODA policy priority areas were identified as follows: A. Cooperation towards resolving environmental and other global issues including infectious diseases B. Assistance for Open and Reform Policy through human resources development C. Promotion of mutual understanding through various programs such as dispatch of experts to China, acceptance of trainees from China, and support for Chinese students studying in Japan D. Assistance for poverty alleviation, especially in the field of health and education E. Support for private sector activities F. Promotion of multilateral cooperation.	Sector focus: • Environmental conservation and protection: six environmental conservation projects, accounting for 94% of the total amount. • Human resource development and poverty reduction		• As no previous partnership exist, a process of knowledge sharing through regular consultation will be initiated

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
DFID Country Strategy (2002-2005) addresses extreme poverty, environmental sustainability, education and health. DFID provides funds entirely on grant terms. DfID's programme in 2003-2004 amounted to USD 60 million grants. In 2005/06 and 2006/07 it will amount to £35 (USD 66 million) and £40 million respectively. DFID's development strategy focuses on working with the government to meet the MDGs. DFID collaborates primarily with the World Bank and the UN system to implement projects and programmes and has introduced a new funding mechanism with the WB through blending of DFID grants with WB non concessional loans.	DFID focus on supporting government programmes on: • health (which is the largest part of the programme): improvement of preventive services and basic health care. This includes major activities in HIV/AIDS prevention and care; support to rural and urban health sector reform; and to a national TB control programme • sustainable livelihoods: sustainable natural resource management, access to water and sanitation. • education: support to Government efforts on basic education	Projects are mainly based in Gansu, Sichuan and Yunnan provinces. • £25 million committed to WB loan on access to education • Provides scholarship to 15,000 children every year • £25 million committed to HIV/AIDS work in China: HIV/AIDS Prevention and Care Project • £27 million provided to WB loan on TB diagnosis and cure • £31 million to strengthen the health system • £7 million to Yunnan province to develop an innovative way to tackle environmental management issues • Analytical support together with WB and ADB to the government of China on drawing the 11th Five Year Plan		• Process of information exchange and lessons learning between IFAD funded South Gansu Poverty Reduction Programme and future DFID/WB funded Poor Rural Communities Development Programme on participatory approach to project planning and implementation (IFAD promoted participatory Village Development Planning). • DFID's focus on health and education is mirrored by the social sector development component (health, education, women in development) in ongoing IFAD funded projects • Knowledge sharing collaboration on thematic issues such as rural finance, participatory approach to project planning and implementation (Village Development Plan) and M&E • Informal donor meeting on pro poor financial services

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
UN Development Assistance Framework 2006-2010 UNDAF is a planning framework that aims to harmonize the operational activities for development of the UN in China	UNDAF priorities focus on: • promoting growth with equity by helping the government develop social and economic policies that operationalise its Xiaokang vision • stronger focus on social development • better management of natural resources to ensure environmental sustainability • reducing HIV/AIDS, TB and malaria infection • strengthening China's role and contribution to regional and international cooperation			IFAD's commitment to the 2006-2010 UNDAF: • Programme support to agriculture production in remote, marginal areas with a focus on most disadvantaged groups such as women and ethnic minorities and on increased access to sustainable rural financial services • Support to mainstreaming Participatory Village Development Planning for the promotion of economical and social development activities • Social sector developed through project support to ensure a more equitable and widespread access to health and education services in remote rural area • Efficiency in the use of fossil energy utilisation improved • Biodiversity measures including land improvement and conservation are promoted • Projects promoted in environment conservation, safe access to drinking water and water management in irrigation schemes

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
UNDP UNDP mission is to make a critical contribution to reducing poverty in China by supporting initiatives to achieve growth with equity, gender equality and environmental sustainability. Scale of assistance totals USD 45 million in grants.	• Democratic governance • Poverty reduction • Energy and environment: UNDP supports the Chinese government in integrating its environmental commitments with national development goals and microeconomic policies • HIV/AIDS and development	Integrity in Governance in China Human Resources Development for Governance and Institutional Reform On-going Subprojects in Democratic Governance Capacity Building to Support Pro-poor Fiscal Reform in China Institutional Strengthening for the Phaseout of Ozone Depleting Substances under the Montreal Protocol - Phase V Regional Empowerment & Action to Contain HIV/AIDS (REACH): Beyond Borders Community Based HIV/AIDS Care, Prevention and Poverty Reduction		• Support to UNDAF • Knowledge sharing and policy dialogue on relevant issues including gender, PRA and rural finance

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
GTZ Country Strategy developed in March 2003 focus on Economic Reform and Development of the Market System. Main focus areas: i) Economic and structural reforms ii) National resources protection and poverty alleviation iii) Environment protection and energy management IDA condition: Grant: USD 39.17 million (2002)	• Economic & Structural Reform (Microfinance, Vocational & Technical Education & Employment; economic policy and control; Law, SME promotion,) • Natural Resources Protection & Poverty Alleviation • Environmental Protection and energy management	Economic reforms priority areas: economic policy, reform and transformation, legal advisory service assistance to SMEs and their financing, vocational training and job creation. On microfinance, GTZ provides technical assistance to financial institutions in rural areas to improve their management capacity, staff skills, lending procedures, information systems and strategies for mobilizing financial resources. Resource conservation and poverty reduction will be achieved through: integrated poverty reduction; sustainable land use, ecologically oriented agriculture and food security, water and soil conservation, water supply, conservation and sustainable management of forests, preservation and management of biodiversity. Renewable energies in rural areas Strategy for seam fire fighting in coal fields in PR China Research and training centre for wind energy. Protection and sustainable development of agricultural biodiversity in Hainan and Hunan. Quality assurance of agricultural products	Geographic coverage of projects is very wide	• Establishment of a strategic collaboration between GTZ with IFAD whereby GTZ could act as a local advisor for knowledge transfer, policy dialogue and innovation • Strong synergies exist in the micro finance sector: GTZ technical assistance for capacity building, institutional reforms and product development in micro finance could be linked with the RFSP and to new programmes under the new COSOP related to rural finance and NRM. • Collaboration in the Natural Resources Management sector has been initiated. Technical cooperation between the ECPRP and the GTZ led PAAF project is piloted at field level in Ningxia and Shanxi province for participatory Natural Resources Management.

Donor/Activity	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
AusAID The country strategy for China is currently under review. Focus on three main sectoral areas: governance, health (including HIV/AIDS) and environment, with a focus on water resource management. Scale of assistance amounts to USD 30 million grants	• Governance and policy reforms, including capacity building to enhance regional trade and investment • Health, environmental management and assistance for regional security and stability	Human Rights Technical Assistance Programme China Capacity Building Programme Tibet Water Supply and Sanitation Project		IFAD promotes knowledge sharing and policy dialogue on trade and environmental and agricultural development